تأثير التمويل الأجنبي على استمرارية البرامج والمشروعات التربوية التي تقدمها الجمعيات الأهلية والمؤسسات المدنية المصرية

د. أحمد زينهم نوار
المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج
دولة الكويت

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى رصد وتحليل ظاهرة التمويل الأجنبي من قبل المؤسسات الدولية والدول الأجنبية للبرامج والمشروعات التربوية التي تقدمها الجمعيات الأهلية والمؤسسات المدنية من خلال عدة أبعاد: الأهداف العامة والأهداف التربوية للممول الأجنبي، أسباب إقبال الجمعيات الأهلية والمؤسسات المدنية على التمويل الأجنبي، الآثار السلبية الناجمة عن التمويل الأجنبي للبرامج والمشروعات التربوية، الفوائد التربوية التي تعود من وراء التمويل الأجنبي للبرامج والمشروعات التربوية، تأثير التمويل الأجنبي على استمرار الجمعيات الأهلية والمؤسسات المدنية في تقديم برامجها ومشروعاتها التربوية، التوصل إلى مجموعة بدائل وطنية لتمويل البرامج والمشروعات التربوية التي تقدمها الجمعيات الأهلية والمؤسسات المدنية. توصلت الدراسة إلى أن التمويل الأجنبي يؤدي إلى خلق التبعية التربوية للممول الأجنبي، والاعتماد على الأكاديميين الأجانب في تطوير التعليم، وإيجاد جيل من التربويين ترتبط مصالحهم المادية والشخصية بالممول الأجنبي، وانتشار ثقافة السلام بين الطلاب بالمفهوم الأمريكي الصهيوني، واغتراب أنشطة هذه المنظمات عن اهتمامات المجتمع وقضاياه. كما أشارت إلى أن هناك مجموعة من البدائل أهمها الاعتماد على التشبيك بين الجمعيات والمؤسسات بما يتيح تبادل الخبرات في التمويل، تشجيع الاعتماد على الوقف، الاعتماد على تبرعات الشركات الخاصة، وإنشاء هيئة قومية تربوية تشرف على البرامج التربوية الممولة أجنبياً.

المقدمة

يمثل التعليم خط الدفاع الأول عن أي أمة، وبالتعليم تتحقق دفعات قوية للتنمية بما يمكن المجتمع من تحقيق التقدم ويمنحه الحفاظ على استقلاله

وهويته؛ لذا كان ضروريّاً أن يقدم المجتمع لتعليم أبنائه كل ما يحتاج إليه، حماية للمجتمع من الاختراق، وللأبناء من التبعية والهيمنة، تلك التبعية التي تعتبر الدول النامية مسؤولة عنها بالدرجة الأولى، منذ أسلمت قيادتها للدول المتقدمة عندما أقنعت نفسها بحاجتها إلى الخبرات الأجنبية البشرية لتشكيل تعليمها تحت مسميات التطوير والتحديث.

ومن ثم، فلا جدال حول أهمية التعليم في منظور غالبية المواطنين، كما لا يثار شك حول إدراك حكومات دول المنطقة لهذه الأهمية، ويدرك الجميع، أو الأغلبية العظمى، مواطنون وحكومات، أن التعليم هو المدخل الطبيعي، بل والوحيد، للتنمية التي تستهدف الصعود في الدولة إلى مراتب الدول المتقدمة، وذلك استقراءً واستخلاصاً للتجارب التنموية الناجحة، والسريعة، لبعض الدول الأسيوية، مثل ماليزيا وسنغافورة وغيرهما، ويدرك الجميع، أو الغالبية العظمى، أن طبيعة ونوعية التعليم الذي من شأنه أن يحدث هذه النقلة النوعية، تعليم مكلف، يحتاج إلى مصادر تمويل سخية، غير شحيحة، ورشد في الإنفاق، وجدية في التنفيذ، وقياس علمي مستمر لمدى تناسب المردود مع مستوى الإنفاق.

وفي تقرير أعدته اليونسكو عن المخصصات التعليمية في العالم أكد أن نشر التعليم وزيادة الطلب الاجتماعي عليه يتطلب بالضرورة المضاعفة الدائمة للأموال المخصصة له، حيث يمثل ذلك عصب نجاح العملية التعليمية، فالتطور السريع الذي أصاب التعليم في القرن الحادي والعشرين تطلب إنفاقاً متزايداً ومستمراً سواء في الإنشاءات والمباني والتجهيزات والمعامل والمختبرات، أو في الأنشطة والبرامج، أو في توظيف الكفاءات البشرية، أو في البحوث والدراسات ذات العلاقة، فكل بند من بنود الإنفاق يتعدد ويتشعب مع تقدم وتطور الحياة، بالرغم من الاتجاهات المعاصرة نحو فرض المزيد من القيود على الإنفاق على التعليم؛ (عبد الغني النوري، ١٩٨٨: ٧٢)

وأشار تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢، في ذلك الصدد، إلى أنه قد مضى ذلك العهد الذي كانت فيه الحكومات في المجتمعات النامية تعتبر

أن الإنفاق على التعليم مجالاً لتحقيق الوفورات المالية بدلاً من اعتبار ذلك استثماراً للمستقبل، وأكد ذلك التقرير أيضاً على ضرورة توفير موارد إضافية لتمويل التعليم وتنويع مصادره، ولا يمكن بلوغ ذلك الهدف إلا من خلال مساهمة كافة جمعيات ومنظمات وهيئات المجتمع المدني؛ (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٢: ٤٨-٤٩).

ولجأت هذه الدول إلى التمويل الخارجي والأجنبي تحت ضغط شدة احتياجها إلى أموال كثيرة لتلبية متطلبات التعليم، ومن ثم خضعت هذا الدول للهيمنة والتبعية من قبل الدول والهيئات الممولة، وبخاصة البنك الدولي ووكالات التمويل التابعة له، إلى الحد الذي أظهرت فيه التقارير المقدمة من اليونسكو أن التدخل في التعليم قد يصل إلى حد التدخل في السياسة والسيطرة على رغيف الخبز والسلاح، فكيف للدول العربية أن تقيم جسوراً للحوار والتفاعل في عصر الأقوياء وتكنولوجيا المعلومات فائقة السرعة، والسماوات المفتوحة وشبكات المعلومات العالمية، دون تعليم على درجة من الكفاءة والندية للمجابهة والتحدي من أجل الاستمرارية باستقلالية وهوية؛ (محمد حسنين، ٢٠٠٧: ١٢).

وعلى ذلك، فإن المشاركة المجتمعية تعد باباً من أبواب تمويل التعليم، وانعكاساً لتوجهات عالمية، ومطلباً دوليّاً وإقليميّاً لمعظم دول العالم، وكذا دول الخليج العربي، مع ما قد يكون لدى معظمها من وفرة مالية. كما أن المشاركة المجتمعية في تمويل التعليم ضرورة عملية وعلمية، لأن الحس الشعبي والرسمي بأهمية هذا التمويل المجتمعي تيقظ أكثر بعد أن ازدادت طموحات المجتمع تجاه مستويات التعليم التي يريدها لأبنائه، وامتداد سقف هذه الطموحات للمستويات العالمية، وليست الإقليمية، والكلفة العالية لتحقيق بعض هذه الطموحات، وعجز ميزانية الدولة عن تدبير التمويل الكامل للوفاء بمتطلبات تحقيق هذه الطموحات. لذلك، فإن المشاركة المجتمعية في تمويل التعليم أصبح خياراً إستراتيجيّاً، لا بديل له، ولا غنى عنه؛ (المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج، ٢٠٠٩: ٨٤).

ومن ثم أصبحت منظمات المجتمع المدني اليوم مرتكزاً أساسيّاً في عمليات التنمية والتحديث في كل مجتمعات العالم ومنها مصر. فمنظمات المجتمع المدني بالأساس وبحكم كونها تعبيراً عن مبادرات مستقلة ومنظمة من جانب مجموعات متنوعة من مختلف الفئات الاجتماعية، تعتبر أفضل آلية للمشاركة في صنع القرار ورسم السياسات العامة التي تتعلق بنمط توزيع الثروة والقوة في المجتمع في شتى مجالات التنمية وقطاعاتها على وجه العموم وفي المجال التربوي بمختلف قطاعاته على وجه الخصوص، وذلك من خلال ما تقدمه من دعم وجهد مادي ومعنوي، وما تطرحه من مبادرات وحلول، وما تقوم به من أدوار في مجال متابعة ومراقبة وتقييم السياسات العامة ذات العلاقة بالميدان التربوي والتدخل أو الضغط لتعديل مسارها.

مشكلة الدراسة

على الرغم من أن التمويل يمثل عنصراً أساسيّاً ومحوريّاً لتحقيق الأهداف والغايات الآنية والمستقبلية للجمعيات الأهلية والمؤسسات المدنية؛ حيث إنه بلا مصادر مالية للإنفاق على أغراضها لا تستطيع أن تعمل، وعلى الرغم من تعدد التحديات التي تفرض نفسها على البرامج والمشروعات التربوية التي تقدمها هذه الجمعيات والمؤسسات، وعلى الرغم من المحاولات المتنوعة التي تبذل من قبل المسؤولين لتوفير التمويل اللازم لتلك البرامج والمشروعات التربوية إلا أن تمويل هذه البرامج والمشروعات يعاني من مشكلات متعددة تتمثل في نقص وتدني الاعتمادات المالية، وبخاصة أن تلك البرامج والمشروعات تختلف في متطلباتها المادية وحاجاتها البشرية عن الخدمات التعليمية الأخرى التي تقدمها هذه الجمعيات والمؤسسات، من مثل: شراء أجهزة الحاسب الآلي، بناء مدرسة...إلخ، فإنها تتطلب أموالاً كثيرة لتوفير احتياجاتها المادية والبشرية والفنية في كل مرحلة من مراحلها (التخطيط، التنفيذ، التقويم)، فضلاً عن ارتفاع تكلفة شراء الأجهزة والأدوات، ورواتب معدي البرامج والمشروعات التربوية ورواتب المدربين ومديري المدارس والمتابعين للبرامج داخل المدارس

طوال العام الدراسي، بالإضافة إلى قلة وعي الممولين من أفراد المجتمع بأهمية تلك البرامج والمشروعات، وغياب كامل للتمويل الحكومي لأنشطتها.

وتذرعاً بقلة وعي الممولين من أفراد المجتمع بأهمية البرامج والمشروعات التربوية، وغياب كامل للتمويل الحكومي لها، وضعف دور الإعلام في التوعية بأهمية العمل الأهلي ودوره في التنمية، واقتناعاً بأن عدم قدرتها على تأمين احتياجاتها المالية الضرورية سينعكس بالضرورة على أدائها و ديناميكيتها وآفاق تطورها، أقبلت هذه الجمعيات والمؤسسات على التمويل الأجنبي لتصميم وتنفيذ برامجها ومشروعاتها التربوية التي تشمل آلاف الطلاب في جميع المراحل الدراسية، حيث لا توجد محافظة إلا ولها مدارس تشملها تلك البرامج التربوية. ومع ظهور العولمة، تزايدت قوة وتغلغل نفوذ المنظمات غير الحكومية، خاصة مع تعدد مصادر التمويل الأجنبية، فهي تشمل على سبيل المثال وكالات الأمم المتحدة مثل اليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية. وتتعامل هذه الوكالات مع المنظمات الأهلية في إطار اتفاقيات تعقدها مع الحكومات، وتمول كل منها أنشطة المنظمات التي تتفق مع أهدافها. كما تشمل المصادر الخارجية أيضا الدول التي تقدم مساعدات للمنظمات الأهلية من خلال سفاراتها، بناء على اتفاقيات تعقدها السفارة مع الحكومة مثل السفارة السويسرية، والسفارة اليابانية، والمملكة المتحدة، والسويد في مصر، كما تشمل دولا تتعامل مع المنظمات الأهلية مباشرة على أن يكون في إطار القوانين واللوائح. وتعتبر السفارة الهولندية من أنشط السفارات في مصر تعاملا مع المنظمات الأهلية، حيث خصصت السفارة ٥٪ من ميزانية المنح للمنظمات الأهلية، وبلغ ذلك عام ١٩٩٤ حوالي ١٧ مليون دولار. وتنشط في تمويل المنظمات الأهلية في مصر عديد من المنظمات الأهلية الشمالية، التي تعمل أحيانا منفردة أو بالتنسيق مع دولها. ومن هذه المنظمات على سبيل المثال: مؤسسة فورد التي تخصص ٦٠٪ من معوناتها للمنظمات الأهلية، ومؤسسة كونراد أديناور الألمانية التي تخصص ٩٠٪ من ميزانيتها للمنظمات الأهلية التي تعمل في المجال

الفكري، مثل المؤسسات ومراكز البحوث غير الحكومية التي تخدم التوجه التنموي الجديد، وكذلك بعض منظمات رجال الأعمال. وهناك مؤسسة الشرق الأدنى التي تركز على المساعدات الفنية والتدريب المهني، وتخصص ٨٠٪ من ميزانياتها للمنظمات الأهلية المصرية، ٢٠٪ للمنظمات العربية؛ (شهيدة الباز، ١٩٩٧: ١٧٦، ١٧٧). وما لبثت هذه الجمعيات والمنظمات التي كانت قليلة العدد أن تكاثرت وتزايدت، مما ترتب عليه تنوع غاياتها التربوية وتنوعت أنشطتها وبرامجها التربوية، من مثل: التربية المدنية، التربية على الديمقراطية، والمواطنة، والتربية على حقوق الإنسان، وخدمة المجتمع، وتعلم الخدمة.

ويثير التمويل الأجنبي للبرامج والمشروعات التربوية بذلك مجموعة قضايا حول الأهداف التربوية لهذا التمويل، وإمكانية الحصول على التمويل من جهة والمحافظة على استقلالية المنظمة من جهة أخرى؛ حيث تبقى العلاقة محكومة بشروط المنظمات المانحة. وهناك قضايا عملية عديدة يثيرها هذا التمويل، من مثل: كيفية الحصول على المال، وكيفية المحافظة عليه وتنميته، والآثار السلبية والإيجابية الناتجة عن هذا التمويل، وكذلك البدائل المطروحة لتمويل البرامج والمشروعات التربوية.

تساؤلات الدراسة

يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

١ - ما الأهداف التربوية التي تسعى المؤسسات الدولية والدول الأجنبية إلى تحقيقها من خلال تمويل البرامج والمشروعات التربوية التي تقدمها الجمعيات الأهلية والمؤسسات المدنية؟

٢ - ما أسباب إقبال الجمعيات الأهلية والمؤسسات المدنية على التمويل الأجنبي لبرامجها ومشروعاتها التربوية؟

٣ - ما الآثار السلبية لتمويل الأجنبي للبرامج والمشروعات التربوية التي تقدمها الجمعيات الأهلية والمؤسسات المدنية؟

٤ - ما الآثار الإيجابية للتمويل الأجنبي للبرامج والمشروعات التربوية التي تقدمها الجمعيات الأهلية والمؤسسات المدنية؟

٥ - ما مدى تأثير الاعتماد على التمويل الأجنبي في استمرار الجمعيات الأهلية والمؤسسات المدنية في تقديم برامجها ومشروعاتها التربوية؟

٦ - ما أهم البدائل الوطنية المطروحة لتمويل البرامج والمشروعات التربوية التي تقدمها الجمعيات الأهلية والمؤسسات المدنية؟

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

١ - تعرف أسباب إقبال الجمعيات الأهلية والمؤسسات المدنية على التمويل الأجنبي لبرامجها ومشروعاتها التربوية.

٢ - تحليل التحديات المؤسسية التي تواجه الجمعيات الأهلية والمؤسسات المدنية المهتمة بالبرامج والمشروعات التربوية.

٣ - رصد الأهداف العامة والتربوية التي تسعى المؤسسات الدولية والدول الأجنبية إلى تحقيقها من خلال تمويل البرامج والمشروعات التي تقدمها الجمعيات الأهلية والمؤسسات المدنية.

٤ - تعرف الدور التربوي للجمعيات الأهلية والمؤسسات المدنية.

٥ - دراسة الآثار الناجمة عن التمويل الأجنبي للبرامج والمشروعات التربوية التي تقدمها الجمعيات الأهلية والمؤسسات المدنية.

٦ - مناقشة الحجج الكامنة وراء قبول المؤسسات والجمعيات للتمويل الأجنبي.

٧ - دراسة مدى تأثير الاعتماد على التمويل الأجنبي في استمرار الجمعيات الأهلية والمؤسسات المدنية في تقديم برامجها ومشروعاتها التربوية.

٨ - تحديد مقومات البناء الصحي لتطوير أداء الجمعيات الأهلية والمؤسسات المدنية المهتمة بالتربية.

٩ - التوصل إلى مجموعة بدائل وطنية لتنويع مصادر تمويل البرامج والمشروعات التربوية التي تقدمها الجمعيات الأهلية والمؤسسات المدنية.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من مناقشة قضية التمويل الأجنبي من قبل المؤسسات الدولية والدول الأجنبية للبرامج والمشروعات التربوية التي تقدمها الجمعيات الأهلية والمؤسسات المدنية، حيث إن استيلاء المال الأجنبي على الجمعيات غير الحكومية في بلداننا يمثل منعطفاً بالغ الخطورة في سياسات القوى الدولية الكبرى تجاه مجتمعاتنا، فإنه يؤرخ لسطو على العقل والإرادة والقرار في هذه المجتمعات ويُؤذن بإطباق كامل على المؤسسات الداخلية وإمساك تام بمجمل مفاتيحها. وتتم تلك المناقشة من خلال عدة أبعاد: الأهداف العامة والأهداف التربوية للممول الأجنبي، أسباب إقبال الجمعيات الأهلية والمؤسسات المدنية عليه، الآثار الناجمة عنه، الفوائد التربوية التي تعود من ورائه، تأثيره في استمرار الجمعيات الأهلية والمؤسسات المدنية في تقديم برامجها ومشروعاتها التربوية، التوصل إلى مجموعة بدائل وطنية لتمويل البرامج والمشروعات التربوية التي تقدمها الجمعيات الأهلية والمؤسسات المدنية.

حدود الدراسة

تقتصر إجراءات الدراسة ونتائجها على تحليل أوضاع المؤسسات المعنية في جمهورية مصرالعربية وفق البيانات المستخلصة من مصادرها الموضحة، ولا تحمل اتهاماً لأحد أو امتداداً للنوايا والمقاصد، وينطبق عليها ما ينطبق على دراسات الحالة من حيث العينة والأدوات والأهداف والموضوعات.

منهج الدراسة

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي الذي يصف الظاهرة كما هي في الواقع، ويعبر عنها كمّاً وكيفاً، ويتعدى ذلك إلى تحليل وتفسير البيانات التي تم التوصل إليها من خلال تطبيق أداة الدراسة، وذلك لملاءمته طبيعة الدراسة،

التي تبدأ بتعرف وصف واستقصاء جهود المنظمات غير الحكومية المهتمة بالتربية من أجل المواطنة الديمقراطية، وجمع المعلومات حولها، والكشف عن جوانبها المتعددة، مما يتيح القيام بتحليل تلك الجهود، ثم التوصل إلى تصور لتعزيز وتفعيل تلك الجهود.

مصطلحات الدراسة

١ - **التمويل الأجنبي:** يعرف بأنه تعبئة الموارد النقدية وغير النقدية اللازمة والتخطيط والإشراف على إدارتها بهدف القيام بمشروع معين والمحافظة على استمراريته، وتطويره لتحقيق أهدافه الحالية والمستقبلية بشكل أكثر كفاءة وفاعلية؛ (عبدالرحمن بن أحمد الصائغ، ٢٠٠٠: ٦٣١).

ويعرف إجرائيّاً في هذه الدراسة بأنه "الإسهامات العينية والنقدية التي تقدمها المؤسسات المدنية والمنظمات غير الحكومية والوكالات والدول الأجنبية إلى الجمعيات الأهلية والمؤسسات المدنية المصرية لإعداد البرامج والمشروعات التربوية لتحقيق أهدافها الحالية والمستقبلية.

٢ - **الجمعيات الأهلية والمؤسسات المدنية:** تُعرف وفقاً لوثائق الأمم المتحدة الصادرة في عام ١٩٩٤، هي التي تمثل كياناً غير هادف للربح، أعضاؤه مواطنون أو جماعات من المواطنين ينتمون إلى دولة واحدة أو أكثر وتتحدد أنشطتهم بفعل الإرادة الجماعية لأعضائها، استجابة لحاجات أعضاء واحدة أو أكثر من الجماعات التي تتعاون معها المنظمة غير الحكومية؛ (نجوى سمك والسيد عابدين، ٢٠٠٢: ٤٨).

يشير هذا المصطلح أيضا إلى اتحاد أو جمعية أو مؤسسة أو صندوق خيري أو مؤسسة (شركة) لا تسعى للربح، أو أي شخص اعتباري آخر لا يعتبر بموجب النظام القانوني المعني جزءاً من القطاع الحكومي، ولا يدار لأغراض تحقيق الربح، حيث لا يتم توزيع أي أرباح تحققت؛ (البنك الدولي، ١٩٩٧).

كما عرفت المنظمة غير الحكومية بأنها نسيج غير حكومي (غير ربحي)

وقد تكون كبيرة أو صغيرة دنيوية أو دينية، وقد تعمل لصالح أعضائها فقط، أو لكل من يحتاج إلى مساعدة، بعضها يركز على قضايا محلية وبعضها الآخر يعمل على مستويات وطنية أو إقليمية أو دولية عالمية.

وتعرف أيضاً بأنها "تنظيم اجتماعي يستهدف غاية ومن أجل بلوغها تحدد نشاطها في بيئة جغرافية بعينها أو في ميدان نوعي أو وظيفي متخصص فيه"؛ (جابر السيد وأبو الحسن عبد الموجود، ٢٠٠٣: ٢٣٢).

وتعرف إجرائيّاً في هذه الدراسة بأنها جملة المؤسسات التربوية والاجتماعية والثقافية التي تهدف إلى تقديم البرامج والمشروعات التربوية (التخطيط، التدريب، الإشراف، التقويم) والتي تعمل بشكل مستقل نسبيّاً عن سلطة الدولة.

الإطار النظري

يتناول الإطار النظري للدراسة المفردتين التاليتين؛ التمويل الأجنبي والجمعيات الأهلية والمؤسسات المدنية:

الأولى - التمويل الأجنبي

١ - إطلالة على جذور التمويل الأجنبي:

هي قضية على جانب كبير من الأهمية، حيث إنه بلا مصادر مالية للإنفاق على أغراضها لا تستطيع المنظمات الأهلية أن تعمل، وقد اعتمد النشاط الأهلي العربي التقليدي (العمل الخيري) في تمويله أساساً على التبرعات الفردية وأموال الزكاة وإيرادات الأوقاف للأغراض الخيرية وكان نصيب الحكومات قليل للغاية، أما المنظمات الأهلية المستحدثة في الدول النامية فتعتمد على المصادر الحكومية من ناحية وعلى التمويل الخارجي من ناحية أخرى. ويثير التمويل الخارجي ضرورة حل المعادلة الصعبة وهي :إمكانية الحصول على التمويل من جهة والمحافظة على استقلالية المنظمة من جهة أخرى حيث تبقى العلاقة محكومة بشروط المنظمات المانحة، وهناك قضايا عملية عديدة يثيرها تمويل المنظمات الأهلية، من مثل: كيفية الحصول على

المال، وكيفية المحافظة عليه وتنميته من أجل استمرارية المشروع، والطريقة المثلى لإنفاق المال لتحقيق الفائدة القصوى منه، وبالنسبة للعمل الأهلي العربي فهو يواجه مشكلات كثيرة خاصة بالتمويل، حيث إن المصادر المالية للدولة محدودة وحتى الدول النفطية بدأت فوائضها في التراجع، ومع تفاقم الأزمة الاقتصادية زادت صعوبة المشكلة؛ حيث لا تقدم طبقة رجال الأعمال العربي أي مساهمات مذكورة في هذا المجال؛ (شهيدة الباز، ١٩٨٩: ٥).

ترجع هذه الظاهرة إلى بدايات الغزو الاستعماري لبلادنا العربية والإسلامية، لكنها كانت محدودة نسبيّاً وموضع اتهام من جانب قوى التحرّر الوطنية والقومية والإسلامية في مرحلة الحرب الباردة. على أن الظاهرة المذكورة انتقلت إلى مستوى نوعي جديد، بداية في دول أوروبا الشرقية مع نهايات الثمانينيات وأوائل التسعينيات. ولعبت دوراً بارزاً في الانتفاضات التي اندلعت في تلك البلدان. صحيح أن دوافع تلك الانتفاضات ليست من صنع المنظمات غير الحكومية المرتبطة بالتمويل الأميركي - الأوروبي، إلّا أنها لعبت دوراً نشطاً في توجيهها، ومن ثم لا يمكن التقليل من دورها ونحن نتحدث عن الأسباب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وموازين القوى التي تشكل الشروط الأساسية لاندلاع الثورات والانتفاضات؛ حيث أصدرت حكومة يوغوسلافيا السابقة في عهد ميلوسوفيتش بياناً تفصيليّاً عن كيفية تغلغل النفوذين الأميركي والأوروبي في يوغوسلافيا من خلال دعم منظمات "حقوق الإنسان"، أو "التدريب على الديمقراطية"، أو "إدارة مراكز الاقتراع"، أو حتى التدرب على العمل التحريضي الشعبي في أثناء تأزّم الأوضاع. علماً بأن "المعلم" يبقى حاضراً على الهاتف، وحتى داخل البلد حسب الظروف عند اندلاع الأزمات.

٢ - نسب التمويل الأجنبي:

من المهم التأكيد هنا على أن تناول هذه المسألة بالبحث تواجه بالعديد من الصعوبات، يجيء في مقدمتها عدم الرغبة في الإعلان عن حجم التمويل ومصادره، وتمثل هذه المشكلة سمة شبه عامة بالنسبة للجمعيات الأهلية، ومما

يزيد من تعقيد هذه المشكلة عدم تبلور الدور الاقتصادي للجمعيات الأهلية بحيث يمكن إدخاله في الحساب القومي للدولة، ومن ثم يمكن معرفة حجمه ومعالمه اقتصادياً، وإذا ما أضفنا غياب البيانات عن الجمعيات الأهلية بشكل عام، وفيما يتعلق بمسألة التمويل ومصادره بشكل خاص يتضح لنا حجم التحفظات والصعوبات التي تحول دون تناول قضية التمويل بأسلوب بحثي يوفر القدرة على التعرف على الحجم الفعلي لمكونات التمويل، فقد استندت هذه الدراسة إلى بعض المؤشرات العامة التي أبرزتها بعض الدراسات الميدانية الجزئية عن حجم التعامل النسبي للجمعيات الأهلية مع مصادر التمويل المختلفة.

فتشير إحدى الدراسات إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تمثل أكبر الدول المانحة من خلال اتفاقية التنمية المحلية LD2 (من خلال وكالة التنمية الدولية الأمريكية)، كما أنها تعدد جهات التمويل بالاستناد إلى المنظمات الموجودة في مصر مثل مؤسسة فورد وبعض منظمات الأمم المتحدة كاليونيسيف والبرنامج الإنمائي، كما تذهب بعض التقديرات إلى تحديد قيمة التمويل الأجنبي الذي حصلت عليه الجمعيات الأهلية في مصر خلال العشرين سنة الماضية بنحو ٣٠ مليون دولار. كذلك تشير واحدة من أبرز الدراسات (أيمن السيد عبد الوهاب، ١٩٩٩: ١١٠-١١٥) إلى:

* أن نسبة تمويل المشروعات تصل إلى أعلى نسبة وهي ٨١,٥٪ وهو ما يمكن إرجاعه إلى نقص الموارد المالية.

* أن تعامل الجمعيات الأهلية والجهات الأجنبية في مصر لا يتجاوز نسبة ٢١,٩٪ من إجمالي عدد الجمعيات حيث تفضل الجهات الأجنبية التعامل مع الحكومة أو الجمعيات الأهلية الكبيرة والنشطة التي تملك إمكانيات الاتصال بجهات التمويل مما يحد من توزيع المعونة على عدد أكبر من الجمعيات، ومن الملاحظ أن ترتيب الجهات المانحة تحتل فيه الدول المرتبة الأولى تليها المنظمات والهيئات الأجنبية التطوعية ثم المنظمات التابعة للأمم المتحدة.

* ترتفع نسبة حق الجهات المانحة في متابعة النشاط لتصل إلى ٦٤٪.

* تضع الدراسة هيئة المعونة الأمريكية في مقدمة الهيئات المانحة في مصر، حيث تقدم الهيئة حوالي ٢٠ مليون دولار لمساعدة المنظمات الأهلية وخاصة تلك المرتبطة بالتنمية المحلية استناداً لاتفاقية ثنائية مع الحكومة المصرية؛ تليها منظمات أهلية أوروبية، حيث تشير الأرقام عام ١٩٩٤ إلى تقديم الاتحاد الأوروبي إلى معونة تتراوح ما بين ٨٠-١٠٠ مليون دولار. كما تشير الدراسة إلى سفارة هولندا في القاهرة باعتبارها أنشط السفارات في التعامل مع المنظمات الأهلية، فقد خصصت ٥٪ من ميزانية المنح لدعم المنظمات الأهلية، بلغت قيمتها عام ١٩٩٤ حوالي ١٧ مليون دولار. كذلك تشير الدراسة إلى مؤسسات بعينها تعمل في مصر تخصص نسباً كبيرة من ميزانياتها ومؤسسة فورد الأمريكية التي تخصص ٦٠٪ من ميزانياتها.

* أنه في عام ٢٠٠٠ قدمت الولايات المتحدة ٥٠ مليون دولار لمؤسسات المجتمع المدني بالاتفاق مع وزارة الشئون الاجتماعية على مدار أربع سنوات. وخصصت مبادرة الشرق الأوسط (مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط ٧٥٪ من جملة تمويلها لدعم أكثر من ٧٠ منظمةً من منظمات المجتمع المدني)؛ (القنصلية الأمريكية العامة، ٢٠٠٤).

* تقرير الوكالة الأمريكية للتنمية ودعم الديمقراطية الذي أشار إلى أن المنح التي تم تقديمها لمصر خلال السنوات الأربع الماضية لتطوير التعليم، وفرت للحكومة المصرية ١,٢ مليون دولار من أجل تدريب ٦٠٠ معلم و٣٠ ألف طالب على استخدام الديمقراطية وتطوير نظم الحكم، إلا أن الوكالة أكدت أن مصر لم تقدم إلى غير ٣٣٠ مدرساً و٢٠٠٠ طالب للحصول على المنحة، أي أن المنحة لم تصل سوى لـ ٨٪ من المستهدف، وأن آخر المنح التي قدمت لمصر عن طريق الوكالة كانت ٩٥٠ ألف دولار لنشر كتب لتربية الأطفال على المدنية والمواطنة، ولكن الوكالة أكدت أن الحكومة المصرية لم تنشر هذه الكتب، ولم يستفد منها أي طفل؛ (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ٢٠٠٨).

* ففي عام ٢٠٠٠ قدمت الولايات المتحدة ٥٠ مليون دولار لمؤسسات المجتمع المدني بالاتفاق مع وزارة الشئون الاجتماعية على مدار أربع سنوات، وخصصت مبادرة الشرق الأوسط (مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط ٧٥٪ من جملة تمويلها لدعم أكثر من ٧٠ منظمةً من منظمات المجتمع المدني)؛ (القنصلية الأمريكية العامة، ٢٠٠٤).

* وثيقة صادرة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية التابعة لأكبر دولة ممولة لأنشطة المنظمات والجمعيات الأهلية الوطنية، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، وهي وثيقة عن الإعلان السنوي "فرص تمويل للمنظمات غير الحكومية"، حيث من المتوقع أن يبلغ إجمالي التمويل المتاح لمكون الحكم الرشيد في مجال التعليم ما بين ٥٠٠,٠٠٠ إلى ١,٥٠٠,٠٠٠ دولار إلا أن هذا التقدير يعتبر تصوراً مبدئياً لأن اعتماد وتخصيص موارد ميزانية السنة المالية الجديدة ٢٠٠٨ المخصصة لم يتم تحديده بعد بصورة نهائية؛ (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ٢٠٠٨).

واتساقاً مع ما سبق، يمكن التأكيد على حقيقة أن الجمعيات الأهلية في مصر تعاني من نقص التمويل، وأن هناك عدم تكافؤ في فرص الحصول على التبرعات والهبات.

٣ - الحجج وراء قبول التمويل الأجنبي:

الحجة الأولى: أنه تمويل غير مشروط؛ أي أن المساعدات التي تتلقاها هذه الجمعيات غير مشروطة بالقيام بأدوار مُشتبه في صلتها بسياسات رسمية أجنبية. وإذ لا نتهم أحداً بتقديم السخرَة السياسية للأجنبي، ولا حتى بالعلم سلفاً بأن المطلوب منه أداء تلك السخرة، ولكن ما يهمنا - في المقام الأول - أن نقول: أن المؤسسات المانحة والدول الممولة لا تدفع شيئاً دون أن يكون لها أهداف واضحة من وراء هذا التمويل.

فبداية أن عبارة "غير مشروطة" لا تكتب صراحة. وخير مثال على ذلك،

ما حدث في الثمانينيات، حيث ارتبطت أزمة تمويل التعليم في مصر بالأزمة الاقتصادية التي واجهت المجتمع المصري، وترتب على التعثر في سداد الديون، الوصول إلى حد العجز عن السداد في نهاية الثمانينيات وما صاحب ذلك من انخفاض في نمو الناتج القومي مما دفع مصر اضطراريّاً للتعاون مع صندوق النقد الدولي لإعادة جدولة الديون، ولكن كان للصندوق بعض التحفظات على مسيرة الاقتصاد المصري، كما أشار التقرير الاستراتيجي الصادر عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتجية لعام (١٩٩١)، أهمها: التزام الدولة بالسعي للإصلاح الاقتصادي وفقاً لسياسة الصندوق مع الالتزام بتحرير الأسعار والحد من تدخل الحكومة لصالح قوى العرض والطلب، بجانب تقييد التوسع النقدي ورفع سعر الفائدة الصرفية مع خفض سعر العملة الوطنية أمام الدولار، وتقليص الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة بتصفية الدعم للسلع الاستهلاكية والحد من التوظيف وخفض أجور العاملين في الحكومة مع السماح للقطاع الخاص بالمشاركة في المشروعات الإنتاجية والخدمية التي كانت مملوكة للدولة؛ (محمد حسنين، ٢٠٠٧: ٢٤-٢٥).

ودعت الندوة الإقليمية عن أنشطة الدفاع عن حقوق الإنسان في المنطقة الأوروبية المتوسطية المنظمات غير الحكومية أن تدرك أن الجهات المانحة لها أهدافها وقيمها ومصالحها الخاصة أيضا، بالتالي يبقى على المنظمات غير الحكومية أن تجد أرضية "مشتركة" في موضوع معين ومجال معين يهم الطرفين على السواء؛ (الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، ٢٠٠١: ١٧).

وفي هذا المجال يستحيل التمييز بين ما يسمى بالتمويل المشروط والتمويل غير المشروط، وهو التمييز الذي يركز عليه المدافعون عن التمويل الأجنبي. فهؤلاء يطرحون أن التمويل يكون مقبولاً طالما لا يتدخل الممول الأجنبي بأي شكل من الأشكال في القرارات المتعلقة بالنشاط وبمجالات إنفاق الميزانية. ولكن التمويل ليس مجرد مبلغ يدفعه الممول ثم يذهب وينتهي الأمر، لكنه عملية يتم تجديدها بشكل دوري، إما سنويّاً أو نصف سنوي، أو مع كل

مشروع أو نشاط جديد. وللمنظمة المُمَوِلة بالطبع الحق المطلق في تجديد التمويل أو وقفه وفقاً لتقديرها لما تم إنجازه ولما يتم التخطيط له. ومن الصعب تصور أن الجهات المُمَوِلة تتخذ قراراتها فقط على أساس معايير الكفاءة والتقييم الموضوعي لأداء المنظمة المُمَوَلة، فمن البديهي أنها تُدخل في حساباتها المضمون السياسي والاجتماعي والثقافي لنشاط المتلقي للتمويل ومدى توافق هذا المضمون مع اتجاهات وأهداف الجهة المُمَوِلة.

أي أن "المشروطية" هنا لا تأتي بالضرورة من خلال شروط علنية تطرح بشكل مسبق، وتضطر فيها المنظمات المتلقية للتمويل إلى صياغة تقاريرها وخطط عملها وفقاً لما تتصور أنه "مقبول" أو "مطلوب" بالنسبة للجهات المُمَوِلة. وهي رقابة ذاتية يمكن تشبيهها بما يحدث في الصحافة الرسمية في العالم العربي. فالصحفي يقدر ما هو مقبول أو غير مقبول لدى رئاسة التحرير و"يُفَصِل" مقالاته أو تحقيقاته وفقاً لهذه المعرفة، دون أن تكون هناك بالضرورة شروط وقواعد فجة وعلنية.

وقد أكدت دراسة للأمم المتحدة أن مسألة الحصول على التمويل تتأثر بالإستراتيجية والأهداف المعلنة للجهات المانحة، الثنائية والمتعددة الأطراف، بل وتتأثر بخطط العمل والأولويات والأنشطة التي تقترحها المنظمات والوكالات التي تعنى بتقديم الدعم الفني والمادي للمنظمات غير الحكومية. وتتأثر فرص الحصول على التمويل كذلك بنوعية الأنشطة والتوجهات والأهداف المعلنة للمنظمات غير الحكومية، سواء أكان التمويل من جهة محلية أم دولية. وبالإضافة إلى ذلك، يشكل التنافس على مصادر التمويل ذاتها عائقاً كبيراً في الحصول عليه. وفي كثير من الأحيان، يرتبط التمويل بشروط عديدة منها: مطابقة نوعية الأنشطة المقدمة والمقترحة لأهداف وأولويات الجهة الممولة؛ (الأمم المتحدة، ٢٠٠٣: ٣٩).

الحجة الثانية: أن مصدر هذه المساعدات وتلك الهبات ليس الدول والحكومات وإنما المنظمات غير الحكومية في الولايات المتحدة وأوروبا؛ فالاتحاد

الأوروبي وصناديقه "منظمة غير حكومية" أو إذا كانت الوكالة الدولية للتنمية الأمريكية "منظمة غير حكومية"، بالإضافة إلى مؤسسات التمويل الأجنبية، فهناك دورها المرتبط بالحكومات ووزاراتها المختلفة، بالإضافة إلى سفارات تلك الدول. ويعرف الجميع أن قسماً من "المساعدات" التي تتلقاها الجمعيات غير الحكومية في البلاد العربية والعالم الثالث يأتيها بوسائط ثقافية أو اجتماعية، أي من طريق منظمات شبيهة في الاهتمام من حيث المظهر، لكن صلتها بسياسات حكوماتها معلومة لدى الجميع، ولا تُخفيها تلك الحكومات ولا منظماتها "غير الحكومية". أما بعضها الآخر، فيعلن عن نفسه جهراً من خلال برامج صرف رسمية من نوع برنامج "نشر الديمقراطية" الأمريكي.

الحجة الثالثة: ضآلة التمويل الذاتي؛ بعض هذه المنظمات تبرر اعتمادها على التمويل الأجنبي كونها مرغمة على ذلك، لضآلة التمويل الذاتي من جهة، ولقسوة وقمع حكوماتها لها، ولأن بمقدورها أن تأخذ المال الأجنبي وتطبق أجندتها الخاصة. ولكن الدول المموّلة وأجهزتها والمنظمات غير الحكومية التابعة لها ليست فاعل خير، وإنما لها أجندتها ومن لا يتوافق مع هذه الأجندة لا ينال منها تمويلاً، ولا حتى اعتباره من "المجتمع المدني". فمن لا يلتزم بأهداف محددة تخدم أصلاً سياسة المموّل وأهدافه يجد الأبواب مغلقة في وجهه كما حدث مع عدة منظمات مصرية وفلسطينية وغيرها إذ كان يطلب من المنظمات الفلسطينية ومن خلال مؤسسة فورد مثلا "عدم استخدام التمويل الأجنبي لصالح الإرهاب" أي كل الأعمال الخيرية التي تفيد عامة الناس لأن من بينهم ستكون ثمة عائلات شهداء أو سجناء أو جرحى. فأي ممول يفرض أجندته الخاص؛ (أحمد بهاء شعبان، ٢٠٠٤: ٢٢).

وفي ضوء ذلك، فإن التمويل الذاتي للمؤسسات من خلال التبرعات مثلا يتيح لها ويدفعها إلى التفاعل الإيجابي مع المحيط الحيوي لعملها سواء كان المجتمع ككل أو فئات منه، وبالتالي يسهم في الدفع باتجاه جعل هذا المحيط شريكاً حقيقيّاً في المشروع السياسي أو الاجتماعي أو الثقافي أو التربوي لهذه

المؤسسات، وهو هدف طبيعي واستراتيجي لأي مؤسسة أو منظمة أهلية. وأن المؤسسة التي تنطلق في بنائها وخطط عملها وإستراتيجيتها على أساس كم معين من الموارد التي لا تمتلكها وإنما تأتيها من جهة خارجية ستجعل من أي اختلاف مع تلك الجهة (وهو أمر وارد، والتجربة تؤكده حتى مع أقرب الحلفاء) سبباً إما لقطع التمويل (وما يعنيه ذلك من تعثر العمل وتراجعه، أو توقفه) أو لرضوخ المؤسسة لشروط الجهة الممولة وأجندتها.

وتؤكد التجربة حتى الآن على النتائج السلبية التي أدى إليها اعتماد عديد من المؤسسات على التمويل الخارجي، فقد كان هذا التمويل ولا سيما الضخم منه والزائد عن الحاجة سبباً في انتشار الفساد ليس في المؤسسات وحسب بل و في المجتمع، وأدى إلى ترهل وتخريب وتشويه العاملين في هذه المؤسسات وإثارة الصراعات فيما بينهم، ووصل الأمر في كثير من الأحيان حد تمزيق وتدمير مشاريع سياسية ووطنية وتحررية. وأن عدم محاربة هذه الظاهرة وعدم تحويل الرفض لها إلى قيمة اجتماعية أدى إلى تشجيع واستساغة التعامل مع هذه الظاهرة وانتشارها في المجتمعات بشكل كبير، وقد ساعد في ذلك استغلال العديد من المؤسسات – لا سيما منها المنظمات الأهلية ذات البرامج المتعارضة مع المجتمع واحتياجاته الحقيقية – للظروف المعيشية السيئة، مما أدى إلى صعودها على حساب المؤسسات ذات البرامج المعبرة بشكل فعلي عن مصالح وهموم واحتياجات المجتمع، وبالتالي لعبت تلك المؤسسات الصاعدة دوراً مهماً في منع انكشاف التناقضات الحقيقية في المجتمع وتحولها إلى دافع للتغيير نحو مجتمع أكثر عدالة وإنسانية.

الحجة الرابعة: ما دامت الحكومات تتلقى المساعدات الخارجية فلماذا لا يكون من حق الأفراد والمنظمات غير الحكومية أن تتلقى المساعدات الخارجية؟؛ فقد شكلت النجاحات التي تحققت عبر الأفراد والمنظمات من المعتمدين على التمويل الخارجي تشجيعاً لتعميم التجربة عالميّاً فكانت واحدة من سمات العولمة

والهيمنة الإمبريالية في مرحلتها الجديدة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، وإذا كانت في السابق تمرّر تسلّلاً وتحت أغطية كثيفة بسبب انتهاكها لمبدأي سيادة الدولة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، فقد أصبحت ومنذ العهد الثاني للرئيس الأميركي بيل كلينتون علنية، وراح البعض على المستويين العالمي والمحلي في البلاد العربية والإسلامية على الخصوص يعتبرها أمراً "مشروعاً".

وقد استخدمت تلك الحجّة لكي تعطى تلك المساعدات شرعية؛ وراح آخرون يدافعون عن نظرية انتهاء مبدأي سيادة الدولة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية اللذين قام عليهما القانون الدولي منذ اتفاقات ويستفاليا في أواسط القرن السابع عشر، وكرسهما ميثاق هيئة الأمم المتحدة ومن قبله ميثاق عصبة الأمم. إن إسقاط مبدأي سيادة الدولة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية يعني إلغاء للقانون الدولي، وزجّ العالم في فوضى "مشرعة" لا يعرف أحد إلى أين ستصل إذا ما تركت ماضية دون التصدي لها. لكن الأهم أن إسقاط هذين المبدأين يعني استباحة الدول، ومن بينها دولنا من قبل الهيمنة الخارجية (الإسرائيلية - الصهيونية معها بالتأكيد) ومن ثم لا حاجة إلى إظهار المخاطر والسلبيات التي ستلحق بشعوبنا، على كل المستويات، في حالة التسليم بهذه الاستباحة.

وإذا كان القانون الدولي يعطي الحق للدولة ذات السيادة أن تتلقى المساعدات الخارجية فإن الشعوب ترفض أن تتلقى دولها مساعدات مشروطة تمس السيادة وتصادر الاستقلال وتستبيح المصالح العليا للدولة والشعب، الأمر الذي يُسقط حجة تشبّه الأفراد والمنظمات غير الحكومية (وبعضها وهمي من بضعة أفراد) بالدولة إذ ما ينطبق على الدولة لا ينطبق على الأفراد والمنظمات. هذا من جهة، أما من الجهة الأخرى فإن السماح أو التساهل تحت أي حجة بتلقي المساعدات الخارجية من قبل أفراد أو منظمات غير حكومية وبعيداً عن مراقبة الدولة وقوانينها يُشكّل خطراً على الأمن القومي، لأي دولة، فضلاً عن إفساده للأفراد والمنظمات وإيقاع الفتن الداخلية. وعبثاً يحاول أحد إقناعنا أنه

يتلقى مساعدات غير مشروطة من أميركا أو الدول الأوروبية أو من ينوب عنها من منظمات غير حكومية تابعة لها؛ لأن من الوهم إسقاط تجربة التاريخ القديم والمعاصر، فالظاهرة الآن عالمية وقد أصبح فسادها يزداد أينما حلّ وتحت أي اسم اسْتَخفى.

وفي مؤتمر الثمانية الأخير انتُزع قرار بتخصيص أموال لدعم "المجتمع المدني" ضمن إطار "الشرق الأوسط الواسع"، وفي المنتدى الاجتماعي الذي عُقد في المنامة في مملكة البحرين قبل بضعة أشهر سعت الإدارة الأميركية وبدعم أوروبي إلى انتزاع إقرار من الدول العربية المشاركة بشرعنة الدعم الخارجي لما يسمّى "المجتمع المدني"، ومن دون تدخّل الدول، أو معرفتها، أو إشرافها؛ أي حق الاتصال المباشر بالأفراد والمنظمات، الأمر الذي حال دون إصدار بيان مشترك عن المنتدى. لأن بعض الممثلين من الدول العربية اعتبر ذلك تجاوزاً لسيادة الدولة إلى حدود لا متناهية.

٤ - الآثار الناجمة عن التمويل الأجنبي للبرامج والمشروعات التربوية:

أن كثيراً من الجمعيات غير الحكومية التي نشأت في بلادنا العربية وفي العالم، قبل عقدين أو ثلاثة، كانت مدفوعة - حين نشأتها - بفكرة نبيلة صنعت لها في نفسها وفي نظر الرأي العام شرعية الوجود: الدفاع عن حقوق الإنسان المنتَهكة في كنف أنظمة الاستبداد، المواطنة، والتربية على الديمقراطية وحقوق الإنسان، والدفاع عن البيئة التي يدمّرها الاستغلال الرأسمالي الصناعي.. إلخ. وكان الرعيل الأول المؤسس لهذه الجمعيات لا يزال مشدوداً إلى ثقافة نضالية، ومنظومة قيم نضالية، ورثها عن حقبة النضال السياسي في سنوات الستينات والسبعينات، وتراءت له إمكانية التعبير عنها من جديد وبأدوات ومفردات غير سياسية.

ثم لم تلبث الجمعيات والمنظمات قليلة العدد، أن تكاثرت وتزايد عددها فباتت تحصى بالمئات والآلاف، ودخلها من دخلها لأسباب وغايات مختلفة لم يكن في جملتها النضال من أجل الحريات العامة والمستهلك والعاطل عن العمل وحماية البيئة، حتى وإن تلفع كثير منها بعنوان من هذه العناوين! وفي لحظة

كانت فيها قيود التضييق على الحريات تُضرب على السلطة وتحد من جموحها إلى منع انتشار مثل هذه الجمعيات، وتشديد الرقابة على مواردها، تدفقت إمكانات مالية هائلة على كثير منها من مصادر أجنبية كانت تعرف تماماً كيف تستثمر جيداً حال الفقر والعوز في مجتمعاتنا العربية. وما دُفع المال لوجه الله إلا لحاجة ؛ والحاجة هذه - بالتعريف - سياسية وإن تغلفت باسم الدفاع عن الديمقراطية والحرية وتمكين المرأة وحفظ البيئة والحوار بين الإسلام والغرب وما شاكل من عناوين ذات قيمة استعمالية كبيرة؛ (عبد الإله بلقزيز، ٢٠٠٨).

ومن ثم، ترتب على تدفق التمويل الأجنبي للجمعيات والمؤسسات كثير من الآثار التدميرية، وهي:

أ- تبعية المنظمات والجمعيات المحلية التربوية للمنظمات الدولية: تتوافر شبكة دولية وإقليمية واسعة النطاق تربط بين بعض المنظمات الأهلية - التي تشكل العمود الفقري للقطاع الثالث- وبين العالم، وقد اتسع نطاق هذه الشبكة في عقد الثمانينيات على وجه الخصوص، وذلك بفعل عدة عوامل بعضها لها صفة عالمية والبعض الآخر له صفة إقليمية ومحلية. فقد تحول العالم إلى قرية صغيرة، وتبين وزن الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية، سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي العربي أو القطري. فهذه المنظمات تزايد تأثيرها في عملية صنع السياسات، ولعبت دوراً ضاغطاً على حكوماتها، وعلى المنظمة العالمية «الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة». وهي تسهم في صياغة جدول أعمال القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وذلك من حيث ترتيب الأولويات وحجم الدعم الذي ينبغي أن تستحوذ عليه. ومراجعة سريعة لقضايا حقوق الإنسان والبيئة والسكان والثقافة، تكشف عن إدراك عالمي وإقليمي عربي لوزن هذه المنظمات وإمكاناتها؛ (أماني قنديل، ١٩٩٦: ٩٧، ٩٨).

والمعروف أن أساس العلاقة يرتبط بثروة المنظمات الأهلية الدولية وموقفها كمانحة، والفقر الحالي للمنظمات الأهلية المحلية، وموقفها كمتلقية؛ وطالما أن المنظمات الأهلية الدولية المانحة تعتبر المساعدة المالية والتقنية هي

العامل المسيطر الذي يحدد ويعرف العلاقة بينها وبين المنظمات الأهلية الوطنية؛ فإن ذلك يساهم في خلق علاقة تبعية واعتماد حيث انتقل هذا الفهم للعلاقة للمنظمات الأهلية الوطنية. فكما يقول المثل الإفريقي: إذا كنت تضع يدك في جيب شخص آخر فعليك أن تتحرك حينما يتحرك، فرغم استعمال لفظ الشركاء partners للإشارة إلى الطرفين فهي لا تعني على وجه التأكيد أنهما على قدم المساواة، فقد تشير تلك الكلمة في الغرب الرأسمالي لشركاء على قدم المساواة أو ليسوا على قدم المساواة (كشركة رجال الأعمال - شريك رئيس وشريك تابع)، وقد ترتب على هذه العلاقة غير المتكافئة سلوكيات معينة في التعامل بين المنظمات المانحة والمنظمات المتلقية للمساعدة فيما يتعلق بمن له الحق في تحديد الأولويات، وفي حق المنظمات المانحة في الرقابة والمتابعة وتسجيل النواقص والأخطاء، وذلك رغم ثبوت فشل بعض المشروعات الممولة أجنبيّاً بسبب اختيار المنظمة المانحة لمشروعات ليس لها علاقة بالواقع اليومي أو الاحتياجات الاقتصادية للمجتمع المعني؛ (شهيدة الباز، ١٩٨٩: ٤).

وعلى الرغم من إدراك المنظمات الأهلية الوطنية لعيوبهم ونواقصهم فهم يتساءلون عن معنى المشاركة والاعتماد على الذات التي يتوقعها منهم شركاؤهم في الشمال إذا كانوا يستخدمون تلك الآليات للسيطرة على العلاقة. وترى المنظمات الأهلية الوطنية أن المشاركة الحقيقية والاعتماد على الذات تقوم على حق الفئات المستهدفة في رؤية واقعهم بشكل أصيل، وفي اختيارهم الحر في حقهم في الحصول على المساعدة من أجل التنمية التي حدودها بأنفسهم، وتطالب المنظمات الأهلية الوطنية، حتى تكون العلاقة على أساس من الندية. وعلى المنظمات الأهلية الدولية أن ينظروا إلى العلاقة على أنها عطاء من قبل الطرفين، فكما تملك المنظمات الأهلية الدولية المال والخبرة والتقنية فإن المنظمات الأهلية الوطنية تملك، التجربة التنموية النابعة من الواقع، ورغم أنهم يستفيدون من الخبرة التقنية إلا أن ذلك لا يغير قناعتهم بأن التنمية الوطنية هي مسؤولية الجماهير والجماعات الوطنية فقط، وأن مفهوم المشاركة الذي تقبله المنظمات الأهلية الوطنية هو الذي يقوم على أساس مفهوم التضامن والمشاركة المتكافئة، والذي يخرج عن معنى الإحسان والوصاية ليعبر عن إعادة

توزيع الثروة عليها بشكل يساهم في تنمية المجتمع الإنساني من أجل الجميع، وقد ترتب على تمحور العلاقة بين المنظمات الأهلية الدولية والمنظمات الأهلية الوطنية حول المساعدات المالية والتقنية، تركيز المنظمات الدولية اهتمامها على الكيفية التي أنفقت بها الأموال التي مولت بها المشروعات بدلاً من الاهتمام بالآليات التي تؤدي إلى إفراز نوعية جديدة من البشر، ولم يهتموا بالاتصال بالفئات المستهدفة من الفقراء وكيف تؤثر المساعدات في حياتهم بل ركزوا على الاتصال بالمراكز التي تمثل مستحقي المساعدة.

ب - التأثير على استقلالية هذه الجمعيات والمؤسسات واستمرارية تقديم البرامج التربوية: لعل أبرز ما يميز مؤسسات المجتمع المدني عن مؤسسات الدولة يكمن في طبيعة العلاقة التي تقيمها مع جمهورها، وهى علاقة تفترض امتلاك هذه المنظمات درجة عالية من الاستقلالية في إدارة شئونها وفي صياغة خططها ونشاطاتها؛ (جميل هلال، ١٩٩٢: ٤).

وتعنى الاستقلالية - أيضاً - أن تكون هناك حدود واضحة لتدخل السلطة والممول وتحترمها الحكومة وتلتزم بها بحيث يتسع مجال الحركة المتاح لتلك المؤسسات. وتتحقق تلك الاستقلالية عندما تتوافر لدى تلك المؤسسات القدرة على صياغة أجندتها وأهدافها وأولوية اهتماماتها دون تأثيرات داخلية - من الحكومة، أو خارجية من الممول الأجنبي.

وترتبط الاستقلالية بقضية التمويل سواء كان مصدره حكومياً مثل جمعيات تنمية المجتمع المحلى أو مصدره خارجياً من دول غربية أو مؤسسات ومنظمات عالمية مثل بعض المنظمات الدفاعية والتنموية. وفي كلتا الحالتين تتأثر استقلالية تلك المؤسسات من حيث تحديد أجندتها وأهدافها واهتماماتها، وكيفية الإدارة والقدرة على اتخاذ القرارات، لأن الممول سواء الداخلي أو الخارجي لا يمول لمجرد التمويل، وإنما لتحقيق أهدافه هو أولاً وبما يرتبط مع أجندته الخاصة.

كما أن تدفق المعونة الأجنبية إلى بعض المنظمات الأهلية خلق إشكالية مهمة وهي مدى استجابة هذه المنظمات لأولويات قد يفرضها المانح الأجنبي،

وتختلف عن الأولويات الواقعية للمجتمع. كما أثر تدفق التمويل الأجنبي قضية الاعتماد على الذات والقدرة على تدبير الموارد على المستوى المحلي؛ (أماني قنديل، ١٩٩٦: ٩٧، ٩٨).

ج - الإفساد الاجتماعي والأخلاقي وانعدام الثقة في القائمين على إعداد البرامج التربوية: يمثل هذا التمويل خطراً علي البلاد التي تعتمد مجتمعاتها المدنية عليه، ولكن ليس من زاوية الإسناد المالي لحركات تعمل في إطار المشروع الأمريكي فحسب، وإنما من باب الإفساد ونشر الفساد في المجتمع.

فقد أدى الاعتماد علي هذا التمويل إلي انتشار الفساد في قسم كبير من القطاع الحديث في المجتمع المدني، بما لا يقتصر علي منظمات حقوق الإنسان، وإن كانت هذه المنظمات هي الأكثر جذباً للاهتمام من هذه الزاوية. فأصبح الارتزاق والتربح من وراء هذا التمويل هدفاً أساسيّاً للقائمين علي بعض المنظمات، كما أصبح الحصول علي أجر هو الهدف الأساسي، وربما الهدف الوحيد، لكثير من الناشطين في ميدان المجتمع المدني. ويعني ذلك تبدد الأمل الذي ظهر قبل نحو عقدين في استعادة دور المجتمع المدني، لأن التراجع الشديد في الاستعداد للعمل التطوعي، والإقبال الهائل علي السعي إلي العمل المأجور هو إعلان وفاة جديد لهذا المجتمع.

وقد كانت هناك بوادر إقبال علي العمل التطوعي في منتصف الثمانينيات حين بدأت الحياة تدب في المجتمع المدني، وقبل أن يزداد التمويل الأجنبي ثم ينهمر كالسيل الذي جرف تلك البوادر، فغياب ثقافة المجتمع المدني لا يعني استحالة بذر بذورها مجدداً عبر عمل جاد مخلص يبغي المصلحة العامة لا المصالح الخاصة الطاغية الآن، ولا يمكن لهذا العمل إلا أن يكون تطوعيّاً مادام هدفه إحياء المجتمع المدني؛ (وحيد عبدالمجيد، ٢٠٠٧).

والخطر، هنا، لا يقتصر علي التربح الذي يمثل بداية، وليست نهاية، للسقوط في هاوية السعي إلي شراء الذمم وخلق الولاءات الشخصية، وينتقل هذا الخطر إلي المجتمع السياسي حين يكون بعض المتربحين من التمويل

الأجنبي أعضاء في أحزاب سياسية، فيتسلل فسادهم إلى هذه الأحزاب ليضيف إلي همومها همّاً جديداً، ويهدد بتخريب بعضها. وهكذا ينتشر خطر التمويل الأجنبي من المجتمع المدني إلي الجماعة السياسية عبر آليات الإفساد الذي ثبت أنه أهم مظاهر هذا الخطر.

وهناك اتجاه عند الكثيرين الذين يستغلون العمل الخيري لمكاسب شخصية. وهذه المكاسب إما أن تكون على شكل استفادة مادية أو معنوية. فهناك من يستغل العمل الاجتماعي عن طريق نهب الأموال تحت الإدعاء بتقديم خدمات للمجتمع المحلي أو أن يهب أمواله لبناء جامع يعرف باسمه على أمل أن يؤمن له مكاناً في الجنة. ولا شك أن بناء الجوامع أمر هام ومفضل ولكن نشاطات الجامع لا يجب أن تقتصر على الصلاة والمصلين، بل على الجامع أن يكون مركزاً اجتماعياً وثقافياً يعمل على تنمية مجتمعه المحلي ويقيم نشاطات هادفة مثل المحاضرات العملية ويتصدى للمشكلات الاجتماعية؛ (ناصر سري، ٢٠٠٢: ٤).

وأخيراً هذه الأموال تدفع لشريحة اجتماعية متعلمة ومثقفة لها تأثيرها المهم في الحياة السياسية والاجتماعية، وبالتالي كيف يمكن لتلك الفئة التي تقبل المساعدات الحكومية الأجنبية في نفس الوقت إذا كان القصد مواجهة سياسات تلك الدول نفسها في المنطقة، وبأي لسان ينطق، وقلم يكتب عن انتهاكات حقوق الإنسان العربي؟ إذا كان المال الذي يشتري الرصاص لقتل المدنيين في العراق وفلسطين ولبنان هو الذي يمول نشرة أو مجلة أو جمعية للدفاع عن حقوق الإنسان؟!

د - الاختراق الخارجي لمرجعية المجتمع تحت راية الشرعية الدولية: لم يكن التمويل الأجنبي إلا إحدى أهم آليات وسبل هذا الاختراق الخارجي المقنن تحت راية الشرعية الدولية لإعادة رسم خرائط المجتمعات في شتى أنحاء العالم، بما استنفر قوى مناهضة العولمة سواء استندت لأفكار أيدلوجية أم دينية أم قومية؛ (نادية مصطفى، ٢٠٠٤: ٢-٣).

ومثال ذلك؛ أن السياق الذي أفرز التمويل الأجنبي في مجال المرأة هو

سياق العولمة، حيث تعددت الأجهزة والمؤسسات والوكالات الدولية المانحة المرتبطة بسياسات الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي، وبالمنظمات الإقليمية المتعاونة معها، وكان مجال عملها في هذه الحالة هو الثقافة والمجتمع من خلال مدخل المرأة و"جندرة" أجندتها إعلاءً للفردية وللسوق الرأسمالية على ما عداه من معايير التحرر. وفي المقابل، لم تعدم الساحة الوطنية - ظهور مراكز قوى ثقافية واجتماعية راغبة وقادرة على التعاون والتمرير لتلك الأجندات ودعمها والترويج لها، ناهيك عن رغبة بعض الحكومات ذاتها التي تسعى لتأكيد اندماجها في النظام العالمي، من خلال قبول سياساته العولمية، سواء في التجارة أو حقوق الإنسان أو المرأة. وبذا، لحق بمجموعة مراكز القوى الاقتصادية والمالية التي ارتبطت بالنظام الرأسمالي العالمي منذ موجة سياسات الانفتاح والتحرير والليبرالية التي اجتاحت العالم الثالث منذ أواسط السبعينيات، لحق بها ومعها مجموعة أخرى من مراكز القوى الثقافية والاجتماعية التي تتحالف بدورها مع مؤسسات دولية تضع وتطبق برامج وسياسات دولية خاصة بتغير أوضاع المرأة.

وتتجلى أهم خصائص النموذج الغربي الخاص بالمرأة في المظاهر التالية للخطاب النسوي الصاعد؛ (نادية مصطفى، ٢٠٠٤: ٢-٣):

- الوضعية الفلسفية (فصل الدين عن المجال العام برمته)، تقديم المادي والاقتصادي والفرداني.
- الاختزالية الجزئية (الاقتطاع من السياق العمراني الحضاري)، وعدم اعتبار المرأة ظاهرة اجتماعية إنسانية مركبة.
- النظر إلى الدين كمعوق لنمو المرأة، فالحجاب بالضرورة تهميش وعزل.
- الفردية المطلقة والحرية الكاملة ورفض توصيف المرأة بنسبة كونها أمّاً أو زوجةً أو أختاً أو ابنة.
- الحط من دور المرأة في الأسرة أو في "النشاط بدون مقابل مادي نقدي"؛ حيث أضحى العمل خارج المنزل وبأجر هو أساس تأكيد الاستقلالية وأساس المكانة.

- ومن ثم أيضاً وفي مقابل الاهتمام بالحلول القانونية لمشاكل المرأة، من مثل: حق الطلاق والخلع (مع اجتزائهما من الشريعة دون تطبيق أو تفعيل باقي النسق القيمي التي تتبني عليه).
- وبالمثل فإن المشاركة السياسية محل الاهتمام ليست إلا مفهوماً ضيقاً محدوداً، يقصر المشاركة المطلوبة للمرأة على حق الترشيح والانتحاب وتولي المناصب العليا، في حين أن مجتمعاتنا تعاني من أزمة مشاركة سياسية ليست قاصرة على المرأة، ولكن يعاني منها الرجل أيضاً وبالأساس.
- ظهور مفاهيم وخطابات جديدة مراوغة لم يكن يعرفها الخطاب العربي والإسلامي، من مثل: الحقوق الإنجابية، الثقافة الجنسية، يتم كشف مغزاها رويداً رويداً لتعني حرية الجنس والجسد، ليس فقط للمرأة داخل الأسرة بل للمرأة كفرد، بل للمراهقين أيضاً.

٥ - أهم البدائل المطروحة عن التمويل الأجنبي للمنظمات والجمعيات الأهلية:

يعتبر التمويل عصب الحياة للمنظمات غير الحكومية، فكلما أمكن التغلب على مشكلة شح الموارد المالية وتوفيرها من مصادرها المختلفة، استطاعت هذه المنظمات أن تحقق الدور المنوط بها ولقد أثبتت كثير من الدراسات الميدانية التي طبقت على المنظمات غير الحكومية أن مشكلة التمويل هي من أهم المشاكل التي تعاني منها هذه المنظمات.

وبصورة عامة يتم تمويل المنظمات من ثلاثة مصادر أساسية تتمثل في التمويل العام (حكومي)، والتمويل الذاتي من خلال مساهمات واشتراكات الأعضاء والهبات والوصايا إضافة إلى ممارسة الأنشطة المولدة للدخل. أما المصدر الثالث فهو التمويل الخارجي ممثلاً في معونات نقدية أو عينية،تقدمها دول أو منظمات.

ويعد التمويل من أكثر الجوانب أهمية وحيوية بالنسبة للجمعيات الأهلية،

فعليه يتوقف حجم نشاطها وتنوعه ومستواه وأثره على المجتمع الذي تخدمه، وتزداد هذه الأهمية نتيجة لطبيعة مصادر تمويل الجمعيات التي تتسم بالمرونة والتغيير وتأثرها بالمناخ السياسي والاجتماعي للبلاد، فضلاً عما يمثله التمويل من مساهمة كبيرة في القيمة الاقتصادية للقطاع الأهلي ككل، فهو يمثل القيم المالية والعينية التي تدخل إلى ميزانية الجمعية لتغطية النفقات الثابتة والجارية لها، وتشمل بعض الأنشطة التي تسهم بدورها في عملية التمويل المستمرة.

يمكن تقسيم مصادر تمويل الجمعيات الأهلية إلى ما يلي؛ (مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، ٢٠٠٣) دراسة (محمد بكّار بن حيدر، ٢٠٠٢) ودراسة (محمد بن أحمد الصالح،٢٠٠٣) ودراسة (مركز خدمات التنمية، ٢٠٠٦) ودراسة (Michael, 2002)، ودراسة (Johnstone, 2002) ودراسة (Court, 1999) ودراسة (محمود مصطفى، ٢٠٠٨) ودراسة (بدر المطيري، ١٩٩٤):

١ - مصادر حكومية: تتمثل في الإعانات التي يقررها صندوق إعانة الجمعيات والمؤسسات الخاصة والاتحادات وفقاً للنظم والقواعد التي يضعها، ويستند هذا الصندوق إلى حصيلة الرسوم الإضافية المفروضة لصالح الأعمال الخيرية، المبالغ المدرجة بالميزانية العامة للدولة لإعانة الجمعيات والمؤسسات الخاصة، وحصيلة الإعلانات والتبرعات. ومن الملاحظ أن هناك تنوعاً في الإعانة الحكومية فمنها ما يتسم بالدورية، ومنها ما يرتبط بالنشأة والتأنيث، وهنالك أيضاً تمويل حكومي لمشروعات تقوم بها الجمعيات أو مشروعات حكومية يتم إسنادها إلى الجمعيات - ذات الصفة العامة لتنفيذها. وكذلك يمثل تحمل الحكومة لأجور موظفيها والخبراء من التمويل الحكومي.

وفيما سبق كان الدعم الحكومي يشكل نسبة كبيرة من مصادر تمويل المؤسسات الأهلية ولذلك كانت أغلب مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية تعتمد اعتماداً كبيراً على هذا الدعم الحكومي مما أضعف من مواردها، وأثر على فاعلية وذاتية هذه المؤسسات بشكل ألغى أي رغبة في تنمية موارد المؤسسة أو السعي نحو القيام بدور تنموي في المجتمع، إلا أن هذا الدعم الحكومي قد

شهد تراجعاً كبيراً في الآونة الأخيرة في ظل العولمة واتجاه كثير من الدول نحو الخصخصة لذا كان لابد من توجيه الاهتمام إلى مصادر التمويل الأخرى.

٢ - مصادر ذاتية: يظل قطاع الأفراد هو القطاع الأهم في منح التبرعات والهبات لهذه المؤسسات، وغالباً لا يقدم هؤلاء الأفراد المال إلا للمؤسسات الجادة التي يطمئنون لبرامجها وخدماتها؛ لذلك فإن المؤسسة التي تسعى للبحث عن بدائل للتمويل يجب أن يكون لها رؤية واضحة ونظم إدارية ومحاسبية تضمن الشفافية والمساءلة وبرامج موجهة لخدمة المجتمع بشكل واضح للجميع.

وتتنوع أشكال تبرعات الأفراد بدءاً من اشتراكات أو رسوم العضوية في هذه المؤسسات إلى إقامة الأسواق الخيرية والمعارض الفنية لصالح المؤسسة، ويمثل الأفراد المصدر الرئيس لجمع التبرعات في العالم، فعلى سبيل المثال بلغت التبرعات في الولايات المتحدة من الأفراد ١٦٠,٧٢ بليون في عام ٢٠٠١ بما يمثل ٧٥,٨٪ من مجموع التبرعات، وفي دراسة عن العطاء الاجتماعي في مصر أعدها مركز خدمات التنمية، أوضحت أن نسبة اشتراكات ومساهمات الأعضاء في المؤسسات بلغت ٧٤٪ من مصادر التمويل، كما أكدت الدراسة أن تبرعات الأفراد النقدية والعينية والتطوعية تعد مصدراً أساسيّاً في تمويل الجمعيات، حيث إن التبرعات النقدية للأفراد تمثل ٨٢,٤٪، والعينية ٦٦,٣٪، والتطوعية ٦٧,٨٪، بينما لم تمثل نسبة مساهمات رجال الأعمال سوى ٢٩,٣٪، وكانت نسبة التمويل الأجنبي ٨,٣٪ فقط.

وهذه المساهمات من قبل الأفراد يمكن أن تأتي من عدة مصادر:

* الاشتراكات والاستقطاعات الشهرية من الدخل لصالح المؤسسة.

* التبرع بالمواد العينية.

* إقامة المعارض المتنقلة والثابتة والمزادات الخيرية.

* الاتصال الهاتفي سواء بالهاتف الأرضي أو المحمول حيث تعمد بعض المؤسسات لتقديم خدمات الاستشارات عبر الهاتف ويوجه عائد الاتصالات لتمويل المؤسسة أو أحد مشروعاتها.
* إقامة الحفلات بحيث يخصص عائد الحفلة لتمويل المؤسسة.
* تبرع الأفراد من خلال الحملات البريدية.

٣ - القطاع الخاص: يعد القطاع الخاص بأشكاله المختلفة من مصادر التمويل المتاحة للمؤسسات سواء كان في شكل تبرعات من رجال الأعمال أو من الشركات المساهمة أو المملوكة لأفراد أو عائلات، إلا أنه من أهم مصادر الحصول على المال دعم الشركات الراعية للمؤسسة أو لمشروعاتها وهذه الرعاية من شانها تحقيق النفع لكلا الطرفين، فالمؤسسة أو الجمعية الأهلية تضمن مورداً ثابتاً لأنشطتها دون أن تضطر لتنفيذ حملات إعلانية، وبالنسبة للشركة الراعية تعد هذه الرعاية إحدى الأساليب التسويقية التي تلفت الأنظار لمنتجاتها وربما تغير من الصورة السلبية لدى المستهلكين عنها كما أنها تزيد من شرائح المجتمع التي يمكن للشركة أن تصل إليها مما يوسع من نطاق شعبيتها بشكل لا تستطيع الإعلانات وحدها أن تحققه.

٤ - التنمية والتمكين: تتجه أغلب المؤسسات في الدول الغربية وأيضاً في دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية إلى اتجاه جديد هو اتجاه التمويل بالتنمية والتمويل بالتمكين، وتقوم هذه الفلسفة على أساس أن الإنسان هو أساس التنمية ومن ثم يجب العمل على تمكين الفئات المهمشة في المجتمع مثل الفقراء والمتعطلين عن العمل والمعاقين ومن لا مأوى لهم والأطفال اليتامى أو المشردين والنساء المعيلات كالأرامل والمطلقات.

ويتم هذا التمكين عن طريق سعي مؤسسات المجتمع المدني لإقامة المشروعات الصغيرة لهذه الفئات بأشكال متعددة بدءاً من تقديم الاستشارات، وإجراء دراسات علمية، والقيام بأبحاث؛ وبذلك يكون التمويل بالتمكين مصدراً هاماً من مصادر تمويل مؤسسات المجتمع المدني.

٥ - الأنشطة المولدة للدخل: على الرغم من كون المنظمات غير الحكومية منظمات لا تتوخى الربح المادي إلا أنها يمكنها أن تولد دخلاً ليس ربحا، شرط أن يعاد استثمار هذا الدخل في عمل المنظمة غير الحكومية. وهناك طرق تقليدية لتوليد الدخل (مثل تنظيم عشاء لجمع التبرعات) وطرق حديثة كبيع منتجات خاصة بالجمعية أو تقديم خدمات مدفوعة (مثل: التدريب مع القطاع الخاص). (أولي فوت، ٢٠٠١) غير أنه ليس من حقها أن توزع أرباحاً على أعضائها، بل تنفق الإيرادات على أنشطتها؛ (Posner and Candy, 1999: 265).

٦ - الوقف التربوي: هو وقف مالي يستخدم لأغراض تربوية، ويعمل على دعم البرامج والمشروعات التربوية. وبفضل الوقف شُيِّدَتْ المدارس والمعاهد في العالم الإسلامي من أدناه إلى أقصاه، ويذْكِّر التاريخ بكثير من الإكبار والإعجاب بطائفة من أفراد المسلمين، كانت لهم اليد الطولى في إنشاء مدارس علمية كبرى في سائر الأمصار. روى الرحالة الشهير ابن جبير، أنه شاهد في بغداد نحو ثلاثين مدرسة، كل واحدة منها في قصر وبناية كبيرة، أشهرها وأكبرها المدرسة النظامية. ولهذه المدارس أوقاف وعقارات للإنفاق عليها وعلى العلماء والدارسين فيها، وكان وقف نظامية بغداد خمسة عشر ألف دينار شهرياً، وتخرج منها أكابر العلماء. وفي القرن السادس، مثلا، نجد المدارس الموقوفة الخاصة بأبناء الفقراء والأيتام واللقطاء قد انتشرت في بلاد الإسلام، وتحدث ابن جبير عما شاهده من هذه المدارس في القاهرة ودمشق وغيرها. ويذكر التاريخ فضل صلاح الدين الأيوبي في إنشاء المدارس العلمية في جميع المدن التي كانت تحت سلطانه، في مصر ودمشق والموصل وبيت المقدس. وفضل نورا الشهيد الذي أنشأ في سوريا أربعة عشر معهداً، منها ستة في دمشق وحدها؛ (المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ٢٠٠٥: ٣٤).

الثانية - الجمعيات الأهلية والمؤسسات المدنية

١ - الدور التربوي للجمعيات الأهلية والمؤسسات المدنية:

تزداد أعداد، وأهمية منظمات المجتمع المدني، في ظل الثقافة المجتمعية

الجديدة التي احتضنتها العولمة، وتركز كثير من منظمات المجتمع المدني على عوامل تطور المجتمعات الإنسانية، وفي مقدمتها ومن أولوياتها التعليم، فقد تنشأ هيئات ومنظمات القصد منها دعم التعليم ومساندته وتنميته وترشيد مسيرته، كما قد تكون مهتمة بقطاع تعليمي محدد أو شريحة طلابية، أو تكون ذات اختصاصات ثقافية وعلمية عامة تستوعب العملية التعليمية وتمويلها؛ (منير العتيبي، ٢٠٠٤: ٦٦).

وفي المجتمعات المتقدمة، تأخذ منظمات المجتمع المدني زمام المبادرة لتوفير الدعم المناسب للتعليم، سواء في صورة موارد مالية أو في شكل أعمال تطوعية؛ (عبد الله الغامدي، ٢٠٠٢: ١٣).

وشهد القطاع الأهلي في البلدان العربية نمواً متسارعاً في القرنين الماضيين، حيث أصبح النشاط الخيري والتطوعي يحتل حيزاً مهماً من الثروة الوطنية في المجتمعات العربية بما يملكه من أصول، وبما يوفره من خدمات اجتماعية كثيرة وبتمويله لشبكة واسعة من المؤسسات الخدمية، في مجالات حيوية عدة كالتعليم والصحة والبيئة والأسرة ورعاية الطفولة والمساعدات الدولية،وغيرها من الخدمات والمنافع العامة. ودعي هذا القطاع الثالث في السنوات الأخيرة لدعم وتطوير السياسات الاجتماعية، والتغلب على عمليات إقصاء الفقراء، وتقوية المجتمع المدني والإسهام في التنمية.

ومن المتوقع أن يحتل القطاع الأهلي مكانة مرموقة في النظام العالمي الجديد، حيث تشكل المنظمات غير الحكومية، التي تعمل على نطاق دولي جزءاً من هذا النظام الذي يجري تسويقه وتعميمه في بلدان العالم النامي،ذلك أن العمل الأهلي والتطوعي في البلدان النامية تسيطر عليه فكراً وممارسة وتمويلاً شبكة واسعة من المنظمات غير الحكومية دولية النشاط.

ومنظمات المجتمع المدني التي تهتم بقضايا التعليم، وتجند طاقاتها، وتعبأ إمكاناتها لتوفير أسباب انتشار التعليم، والارتقاء به، قد تكون جمعيات أهلية، أو ما تسمى بجمعيات النفع العام، أو نقابات، أو أندية، وكذلك التجمعات الشعبية،

والأحزاب ودور العبادة والمؤسسات الوقفية والزكوية والمؤسسات التعاونية. ويبين الجدول رقم (١) بعض مصادر تمويل هذه الجمعيات والمؤسسات لبرامج ومشروعات تربوية مختلفة وعدد المنتفعين منها؛ (أحمد زينهم نوار، ٢٠٠٨).

جدول رقم (١)

يوضح بعض مصادر تمويل هذه الجمعيات والمؤسسات لبرامج ومشروعات تربوية مختلفة وعدد المنتفعين منها

المؤسسة	مصدر تمويل برامج التربية المدنية	عدد الطلاب المنتفعين منها	أمثلة لأهم المشروعات والبرامج
مؤسسة طه حسين للتربية المدنية.	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والاتحاد الأوربي.	(٢٠ ألف) من أطفال المدارس من سن (١٢-١٨).	١- مشروع نشر ثقافة حقوق الإنسان بين أطفال المدارس. ٢- مشروع جماعة أصدقاء الديمقراطية
جمعية الصعيد للتربية والتنمية	مؤسسة فريدرش ناومات الألمانية ومؤسسة الفرنسية C.C.C.E.P	جميع تلاميذ مدارس الجمعية ٣٦ مدرسة حوالي ١١ ألف تلميذ في خمس محافظات إلى جانب تلاميذ ١٦ مدرسة موازية للتعليم غير النظامي وأولياء الأمور.	١- برنامج التربية المدنية.
جمعية النهضة للتعليم.	السفارة الأمريكية وسفارة فنلندا.	طلاب المرحلة الإعدادية من خمس محافظات (المنيا، بني سويف، الغربية، القاهرة، الجيزة) خلال العامين القادمين (٢٠٠٥-٢٠٠٧) سيشمل المشروع ٢٦ محافظة.	١- مشروع التربية المدنية والمواطنة.
مركز القرار للاستشارات	مؤسسة فريد ريش ناومان الألمانية.	نادى شباب المستقبل أو برلمان الشباب، أو شباب الجمعيات الأهلية، ومديرى مراكز الشباب، ومسئولى الكشافة والجوالة.	١- برنامج تحسين تقنيات التعليم المدني لتنمية المواطنة لدى الشباب. ٢- برنامج تحسين تقنيات التعليم المدني بغرض المواطنة.
الأمانة العامة للمدارس الكاثوليكية	١٪ من دخل المدارس.	جميع تلاميذ مدارس الجمعية ٥١مدرسة إلى جانب مشاركة بعض المدارس الحكومية والخاصة في أنشطتها.	١- برنامج التربية على ثقافة حقوق الإنسان. ٢- المؤتمر الطلابي السنوي.

٢ - التحديات المؤسسية التي تواجه الجمعيات الأهلية والمؤسسات المدنية المهتمة بالبرامج والمشروعات التربوية:

تبرز على ساحة العمل الأهلي عدد من التحديات ذات الطابع المؤسسي، التي تؤثر في قدرة هذا القطاع على أداء دوره، وتحدد المدى الذي يمكن أن يتطور إليه، وتتمثل فيما يلي:

أ - بنية الهيكل الإداري: يضم الهيكل الإداري لها أشخاصاً متطوعين، وفنيين بأجر، وموظف بعض الوقت أو كله، ويؤدي ذلك في كثير من الأحيان إلى عدم التجانس وعدم التكامل بين أعضاء الفريق يؤدي إلى توترات كثيرة تؤثر على العمل، خاصة وأن هناك عدم وضوح للرؤية بالنسبة لاختصاصات المتطوعين والموظفين.

وقد ترتب على ذلك وجود فجوة بين التطوع كفلسفة وبين التطبيق أدت إلى أن يصبح المتطوعون مجرد مساعدين للجهاز الفني، كذلك فإن غياب وعدم كفاءة الخدمات الخاصة بتنظيم الحركة التطوعية من حيث تدبيرهم وإلحاقهم بالعمل ومراقبتهم وتتبع أعمالهم، ويرتبط ذلك بأثر الأزمة الاقتصادية السائدة على نوعية المتطوعين من ناحية الخلفية العلمية والقدرة على التفرغ للعمل الأهلي، فمعظم الكفاءات العلمية العالية تفضل أن تستفيد من كفاءتها بالعمل بأجر؛ (شهيدة الباز، ١٩٨٩: ٣).

ب - ضعف قدرتها على جذب الشباب: تعكس المنظمات الأهلية بشكل عام ضعف القدرة على الانتشار على مستوى القواعد وجذب الفئات المستهدفة إلى صفوفها، فإن نجاح المنظمات الأهلية لا يجب أن يقاس فقط بتحقيقها للهدف المباشر من عملها سواء كان خدميّاً أو إنتاجيّاً، ولكنه يقاس بمدى قدرتها على اجتذاب الفئات المستهدفة إلى صفوفها، وتحويلهم من متلقين للمساعدة إلى أفراد يعون حقوقهم وواجباتهم الاجتماعية والسياسية وقادرين على المشاركة في صنع القرارات وتعلم الاعتماد على الذات والاستقلالية، ويجب أن تبتعد العلاقة بين قيادات المنظمة والقاعدة عن أسلوب الوصاية فتشجع

المبادرات الذاتية والاعتماد على الذات، وتحاول القضاء على التبعية والتواكل؛ وذلك لأن دورها هو مساندة التعبئة المحلية للجماعات المستهدفة، ويعني ذلك أن أهداف النشاط تحدد محليّاً بواسطة الجماعات المستهدفة ذاتها، وليس بواسطة المنظمات الأهلية التي يكون دورها مساندة وتعزيز المبادرات دون التدخل مباشرة في صياغة الأهداف، أو تشكيلها وبهذا الأسلوب يمكن للمنظمات الأهلية أن تضعف سيطرة النخبة المحلية التي عادة ما تستغل مؤسسات الحكومة للمحافظة على مصالحهم؛ (أميرة يعاقبة، ٢٠٠٣).

ورغم ما يتسم به العمل الاجتماعي من أهمية بالغة في تنمية المجتمعات وتنمية قدرات الأفراد، إلّا أننا نجد نسبة ضئيلة جداً من الأفراد الذين يمارسون العمل الاجتماعي، فهناك عزوف من قبل أفراد المجتمع، وخاصة الشباب منهم، عن المشاركة في العمل الاجتماعي بالرغم من أن الشباب يتمتع بمستوى عالي من الثقافة والفكر والانتماء وبالرغم من وجود القوانين والمؤسسات والبرامج والجوائز التي تشجع الشباب على المشاركة بشكل فاعل في تنمية مجتمعهم.

وهناك عديد من المعوقات التي تعترض مشاركة الشباب الاجتماعية (أيمن ياسين، ٢٠٠٢):

١ - الظروف الاقتصادية السائدة وضعف الموارد المالية للمنظمات التطوعية.
٢ - بعض الأنماط الثقافية السائدة في المجتمع كالتقليل من شأن الشباب والتمييز بين الرجل والمرأة.
٣ - ضعف الوعي بمفهوم وفوائد المشاركة في العمل الاجتماعي التطوعي.
٤ - قلة التعريف بالبرامج والنشاطات التطوعية التي تنفذها المؤسسات الحكومية والأهلية.
٥ - عدم السماح للشباب للمشاركة في اتخاذ القرارات بداخل هذه المنظمات.
٦ - قلة البرامج التدريبية الخاصة بتكوين جيل جديد من المتطوعين أو صقل مهارات المتطوعين.
٧ - قلة تشجيع العمل التطوعي.

ج - التعامل مع البيروقراطية: هناك بعض المشاكل الإدارية في المنظمات الأهلية العربية تنتج عن التأثير السلبي بالبيروقراطية الحكومية وتدخلها في تسيير أعمالها، وكذلك لامتداد العلاقات القبلية والعشائرية السائدة في بعض الأقطار العربية مما يبعد الإدارية عن الأسس العلمية السليمة وعدم وضوح الاختصاصات، وبعض مظاهر الفساد الإداري. كذلك فإن ضعف المجتمع المدني العربي يؤدي إلى قلة وفاعلية التنظيمات الأهلية العربية وقلة الوعي التطوعي وعزوف الفرد العربي عامة عن الانخراط في العمل الأهلي، كذلك طابع العزلة القطرية على العمل الأهلي العربي.

د - عدم وضوح نوعية علاقتها بالدولة: تتعلق هذه القضية بالعلاقة بين هذه التنظيمات والجهات الحكومية المشرفة عليها، ويظهر المنطق العام للعلاقة في أن الحكومة هي التي ترسم السياسات الاجتماعية الملائمة، ويعتبر النشاط الأهلي بشكل عام جزءاً مكملاً لهذه السياسة. وتختلف العلاقة بين المنظمات الأهلية وحكوماتها من دولة إلى أخرى بحسب النظام السياسي القائم من وقت إلى آخر ومن منظمة إلى أخرى، وبالنسبة للأقطار العربية يجب أن تسجل المنظمات الأهلية لدى الحكومة، وأحياناً بنص على إبعاد أنشطتها عن السياسة والدين، كما تخضع هذه المنظمات لإشراف مالي ورقابة أمنية صريحة أو ضمنية، ويلاحظ بالنسبة لعلاقة الحكومات بالمنظمات الأهلية أنها علاقة ازدواجية تجمع بين الجانب الإيجابي والجانب السلبي في آن واحد.

فمن الناحية الإيجابية تساعد الدولة للمنظمات الأهلية لتحقيق أهدافها، وحمايتها من المستغلين وضمان الأمانة والإخلاص في العمل وتقديم الدعم والعون المادي. أما من الناحية السلبية فتتدخل الدولة في إنشاء وإدارة هذه المنظمات والرقابة عليها وصولاً إلى حلها، وأحياناً يسود جو من عدم الثقة بين المنظمات الأهلية والحكومة من حيث تعتبرها الحكومة مصدر قلق وإزعاج للسلطة السياسية وعنصر تحريض على مناوئتها، على أن هذا النوع من فقدان الثقة المتبادل تقل درجته كلما كان المجتمع المدني قويّاً.

وقد نصت جميع الدول العربية التي لها دساتير مكتوبة على حق تكوين الجمعيات والحق في المشاركة والاجتماع السلمي لأهداف مشروعة وذلك اتساقاً مع المواثيق الدولية. إلا أن التعامل مع المنظمات الأهلية عبر التشريعات المنظمة لهذه الحقوق كان متناقضاً تماماً مع المواثيق الدولية والدساتير المكتوبة. فقد اعتبرت هذه التشريعات أن الأصل هو حظر تكوين الجمعيات والاستثناء هو منح هذا الحق بالقيود والإجراءات الصارمة التي يضعها القانون وبالسلطات الواسعة الممنوحة للإدارة. فضلاً عن تحديد الدولة لمجالات عمل المنظمات الأهلية، وهذا معناه أن مبادرات الأفراد محدودة بتصورات الحكومة للأنشطة التي يجب أن تقوم بها الجمعيات؛ (هويدا عدلي، ٢٠٠٧: ٥).

ويجب ألا يتبادر إلى الذهن أن المنظمات الأهلية يمكن أن تعتبر بديلاً لواجبات ووظائف الدولة الوطنية وإنما مكملاً لها في كثير من الأحوال، ويشترط لنجاح العلاقة التكاملية أن يكون ذلك في إطار عمل حكومات ديمقراطية تهتم وتستجيب لمصالح القوى الجماعية والمستهدفة من نشاط المنظمات الأهلية، وفي هذه الحالة قد تنجح المنظمات الأهلية في أن تجعل ما تقوم به الحكومة أكثر فعالية، ويمكن للدولة مساندة ما تقوم به المنظمات الأهلية حيث إنها في وضع يؤهلها للاستجابة للاحتياجات الخاصة لقوى اجتماعية معينة أو لإقليم معين، كذلك تستطيع المنظمات الأهلية ترجمة الاحتياجات المحلية إلى صياغة للأهداف وخطة للعمل خاصة وأنها تستطيع أن تقيم علاقات وثيقة بالجماعات المحلية وبالحركات الاجتماعية أو المشروعات التي تساندها، كذلك فإن المنظمات الأهلية أقدر من الحكومات على التحرك السريع لأن هيكلها الإداري أكثر مرونة ويتسم عادة بالروح النضالية.

هـ - الموقع القانوني والتشريعي لها: تتبلور هذه القضية في موقف التشريعات العربية من المنظمات الأهلية، وتنبع أهمية هذا الموضوع من اعتبار القانون هو وسيلة الضبط الاجتماعي، وقد قرر مؤتمر خبراء الشؤون الاجتماعية للأمم المتحدة في أبيدجان عام ١٩٦٥ ضرورة وجود علاقة قانونية

بين الهيئات التطوعية والوزارة التي تشرف على هذه الهيئات، على أن تحدد العلاقة بما يتفق مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية لكل دولة، ويلاحظ أن العلاقة تتسع في الدول النامية حيث تضعف تشكيلات المجتمع المدني وتضيق في الدولة المتقدمة حيث استقرت فيها المؤسسات، ونما فيها المجتمع المدني، ويعتبر حق تكوين الجمعيات من الحقوق الأساسية للإنسان التي استقرت عليها الجماعية الدولية منذ صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي نصت المادة ٢١ منه على (حق كل فرد في التجمع السلمي ولا يقيد هذا الحق إلا بما تستوجبه في مجتمع ديمقراطي حر مصلحة الأمن الوطني أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الأخلاق أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم، كما نصت المادة ٢٢ منه على حق المشاركة والتنظيم النقابي، ويعني لفظ المشاركة هنا حق العمل السلمي المنظم من أجل تحقيق أهداف مشروعة، ويرى جانب كبير من الفقه الدولي المعاصر أن على جميع الدول تتحمل هذا الالتزام والوفاء به سواء صدقت أو وقعت على هذه المواثيق أو لم تصدق، حيث إنها وقد أصبحت جزءاً من العرف الدولي في المجتمع المعاصر فقد أضحت من قبيل القواعد الآمرة في القانون الدولي التي لا يجوز لدول مخالفتها أو انتهاكها تشريعياً أو تنفيذياً أو قضائياً وإلا تحملت المسؤولية الدولية. فالأصل إذا وفقا للقانون الدولي لحقوق الإنسان أن حق تكوين الجمعيات ومباشرة نشاطها هو حق مطلق بلا قيود وأن القيود ترد على سبيل الاستثناء، فما هو موقف المشرع حيال هذا الحق، وما مدى توافق التشريعات العربية مع المبادئ الدولية التي نصت عليها المواثيق الدولية والتي صدقت عليها الدول العربية بالنسبة لحق تكوين الجمعيات ومباشرة هذا الحق، وما مدى فاعلية النصوص التشريعية العربية في تحقيق أكبر قدر من الكفاءة الاجتماعية باعتبارها منظمات أهلية تعبر عن حيوية المجتمع المدني.

وقد تعاملت أغلب التشريعات العربية مع حق تكوين الجمعيات الذي اعتبرته المواثيق الدولية من الحقوق الأساسية الطبيعية للإنسان بشكل مناقض

لهذه المواثيق، واعتبرت أن الأصل هو حظر تكوين الجمعيات وأن الاستثناء هو منح هذا الحق بالقيود والإجراءات الصارمة التي يضعها القانون وبالسلطات الواسعة الممنوحة للإدارة في الرقابة على منح حق تكوين الجمعيات أو منعه، وذلك مع اختلاف هذه التشريعات في درجة التشدد أو التسامح. وإلى جانب ما يمثله موقف المشرع العربي من إخلال الالتزامات الدولية فهو يؤدي إلى تقييد وتحجيم المبادرات الأهلية في المجتمعات العربية على ما لها من أهمية في نجاح أية إستراتيجية تنموية؛ (أحمد عبد الله، ٢٠٠٧).

س - علاقتها بالمنظمات الدولية: إن أساس العلاقة بين المؤسسات غير الحكومية في الغرب ومؤسسات القطاع الخيري و التطوعي في الوطن العربي يرتبط بثروة المنظمات الدولية وموقفها كمانحة، والعجز المالي للمنظمات غير الحكومية العربية وموقفها كمتلقية، وحيث تعتبر المساعدة المالية والتقنية هي العامل المسيطر الذي يحدد العلاقة بينهما، فإن ذلك يساهم في خلق علاقة تبعية واعتماد، فيترتب على هذه العلاقة غير المتكافئة سلوكيات معينة في التعامل بين المنظمات غير الحكومية المانحة و المنظمات غير الحكومية المتلقية فيما يتعلق بمن يحق له تحديد الأولويات، وفي حق المنظمات المانحة في الرقابة و المتابعة، رغم ثبوت فشل بعض المشروعات الممولة أجنبيا بسبب اختيار المنظمات الدولية المانحة لمشروعات ليس لها علاقة بالواقع و الاحتياجات الاجتماعية المحلية؛ (ناصر سري، ٢٠٠٢).

ويدخل ضمن الإطار المؤسسي للمنظمات الأهلية علاقة هذه المنظمات بالمنظمات الدولية، وتنقسم الأخيرة إلى منظمات دولية حكومية ومنظمات دولية أهلية، وتشير المنظمات الدولية الحكومية إلى منظمات الأمم المتحدة. وقد بدأ تعاون الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة مع المنظمات الأهلية بصفتها الاستشارية منذ ١٩٤٥، وحدث توسع تدريجي وخاصة في العقدين الأخيرين حيث شمل جميع المنظمات التابعة أو المتصلة مع الأمم المتحدة باستثناء صندوق النقد الدولي، وذلك بحيث تختص كل منظمة بالمنظمات الأقرب إلى اختصاصها، وبلغ عدد المنظمات الأهلية ذات الصفة الاستشارية في الأمم

المتحدة ومنظماتها حوالي بضعة آلاف، وتعهد منظمات الأمم المتحدة إلى المنظمات الأهلية بتنفيذ مشروعات معينة تمولها الأمم المتحدة، وبعد أن اقتنعت المنظمات الدولية بصلاحية المنظمات الأهلية وقدرتها على الاتصال بالقواعد الشعبية بحكم طبيعتها التطوعية بدأت تتعاقد مع المنظمات الأهلية للمشاركة في تنفيذ مشروعات التنمية حيث إنها تستطيع القيام بها بنفقات أقل وكفاءة أكبر، ويتم التعاون بين الأمم المتحدة ومنظماتها في أنشطة مختلفة، مثل الأنشطة الخاصة بالرعاية وكذلك في ظروف الكوارث الطبيعية وذلك على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وتقوم في نفس الوقت بالتنسيق بين الجهود المشتركة، ومراعاة لبعض الظروف الحساسة يترك التنسيق لهيئات غير حكومية دولية مثل اتحاد جمعيات الصليب والهلال الأحمر وهيئات الإغاثة الكاثوليكية، أما بالنسبة للأنشطة التنموية، فنتيجة لتبني الفكر التنموي الحديث لفكرة أن الإنسان هو صانع التنمية والمستفيدة منها، فقد برزت فكرة المشاركة الشعبية لجماهير المنتجين وعدم الاقتصار على المشروعات المركزية الكبرى، وقد أدى هذا التوجه إلى توسع في العلاقات التعاونية بين المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات الأهلية على مختلف المستويات من دولية وقطرية ومحلية.

ص - غياب عملية التقويم (الذاتي، والأداء، والأنشطة): عرفت فكرة التقويم، وهو المصطلح الأكثر شيوعاً واستعمالاً في الوقت الحاضر تطوراً كبيراً عبر تاريخ هذا النشاط، حيث إن المؤسسات والجهات التي كانت توكل إليها مسؤولية إنجاز بعض المشاريع المخصصة لمساعدة الشرائح الاجتماعية الأقل حظاً، أو المحدودة الدخل، كانت غالباً ما تطالب من قبل الممولين لتلك المشاريع بتقارير تشرح وتبرر الكيفية التي صرفت بها الاعتمادات المالية التي رصدت لإنجاز تلك المشاريع. كما أننا نقوم بالتقييم خلال دراسة وتحليل (سلامة السعيدي، ١٩٨٩: ٤٨٧-٥١٧):

- النشاطات التي تقوم بها الجمعية ضمن مشروع معين.
- الموارد البشرية والمادية التي تستعمل كمدخلات المشروع.
- المعلومات والحقائق والأرقام التي تهم هذا النشاط المراد تقييمه.

وإضافة إلى ما سبق، قد يكون هناك ضرورة للقيام بهذه العملية في حالات أخرى، كأن يكون التقييم بناءً على طلب من الجهة الممولة للمشروع، أو إحدى الوزارات المتخصصة أو التي لها سلطة الإشراف أو تمكينا لباحث يرغب في تجربة وسائل أو طرق جديدة ميدانياً، أو قياس أثر إدخال بعض العناصر الجديدة على المشروع محل التنفيذ.

وتعد عملية التقييم الذاتي وسيلة لمساعدتنا في التفكير فيما نعمل به، وسبب عملنا له، وماذا يتوجب علينا فعله، ويمكن اعتبار أهم خمسة أسئلة هي "ما مهمتنا؟ من نستهدف؟ لماذا تقيِّم الفئات المستهدفة؟ ما نتائجنا؟ ما خطتنا؟ من هنا تبدأ مهمة هذا الأسلوب. وهي ليست فقط بالإجابة عن هذه الأسئلة، فالتقييم الذاتي يحوِّل المعلومة إلى أفعال نشطة. وهذا يعني ضمّ كل من الهيئة الإدارية، العاملين، والفئات المستهدفة في عملية تحدي لاكتشاف ذاتي منطقي. وكما يعلم كل من اشترك في عملية التقييم الذاتي أو التخطيط، فإن نوعية العملية تصبح مع كل خطوة بنفس أهمية الاكتشافات والنتائج؛ (مؤسسة داركر، ٢٠٠٢).

فتقدير الأداء هو العملية التي يجري من خلالها تقييم وتقدير تأدية الفرد لعمله. وذلك بالإجابة عن سؤال أساس، "إلى أي مدى أجاد الموظف تأدية عمله خلال الفترة موضوع التقييم؟". وهذا يمثل جزءاً واحداً فقط من إدارة الأداء وليس العملية بأسرها. فإدارة الأداء تشمل كذلك التخطيط، تشخيص المشكلات، تعيين معوقات الأداء، والعمل على تطوير مستوى الأفراد. لماذا يعتبر هذا التمييز هاماً؟ لأن التقدير وحده لن يحول دون وقوع المشكلات. فإن كنت تظن أن اجتماعات التقييم السنوية مع موظفيك سيتمخض عنها تطور ذو شأن فسوف تصاب بخيبة أمل؛ (روبرت باكال، ١٩٩٩: ١٥٧-١٧٩).

ض - افتقاد مبادئ الإدارة الرشيدة في رسم سياسات إدارية ومالية واضحة: إذا كان لمفهوم الحكومة الرشيدة صيرورته التاريخية الخاصة به بحيث انطلق من القرن ١٣ بفرنسا وبرز في كتابات ماكيفيل وجون بودان، بحيث ارتبط بكيفية إدارة الحكومات والدول للشأن العام، فإن هذا المفهوم أبرز وبشكل

متوافر في تقارير وبرامج الأمم المتحدة الإنمائية وتقارير البنك الدولي وغيرهما من المؤسسات الدولية. ولفظ governance في الإنجليزية يفيد معنى الرقابة والتوصية والتدبير، ويلمح منظور الليبرالية الجديد أن المقصود من governance هو الجمع بين الرقابة من الأعلى - الدولة - والرقابة من الأسفل - المجتمع المدني - ويقوم المفهوم على مبادئ أساسية أهمها المشاركة وثقافة المحاسبة وهي تسري على:

- الدولة باعتبارها الناظم الأول لمبادئ الأفراد والجماعات، والمرجعية السياسية والقانونية
- القطاع الخاص باعتباره مجال المبادرات الاقتصادية
- المجتمع المدني باعتباره نافذة على ممارسة الاستخلاف والمشاركة والمواطنة

كما تفتقر هذه المنظمات في معظمها إلى سياسات إدارية ومالية واضحة مما يجعلها محلاً للانتقادات. ويمكن حصرها في؛ (عبد الله أبو إياد العلوي، ٢٠٠٦: ٣):

١ - غياب الشفافية حول آليات صناعة القرار فيها.

٢ - انعدام نشر المعلومات وتوزيعها فيما يتعلق بأوجه الاتفاق المالي بها.

٣ - تقلص الاستقلالية تجاه السلطات والجهات المانحة والتقاؤها في أحيان كثيرة.

٤ - انخفاض التمثلية والتجدر وسط المجتمع المدني

٥ - غياب الرؤية الإستراتيجية عند أغلب أشخاص وأجهزة صناعة القرار داخل المؤسسات والاكتفاء بالخدمات والمشاريع القصيرة الأمد.

٦ - ضعف التنسيق بين المؤسسات، والتكرار في برامجها.

٧ - عدم تداول المسؤوليات داخل المؤسسة.

هذه التحديات والصعوبات التي تعتري حركة هذه الجمعيات والمنظمات، وتعيق اضطلاعها كقطاع ثالث بمسؤولياتها، وتقلص إمكانياتها في رفع

التحديات المطروحة عليها، قد تكون نتاج عوامل موضوعية خارجة عن إرادتها، إلا أن هذه العوامل لا يمكن تجاوزها إلّا عبر تجاوز العوامل الذاتية اعتماداً على مجموعة من القيم والمبادئ، وذلك من خلال :

* تأسيس قاعدة بيانات علمية سليمة صحيحة عن هذه الجمعيات وتلك المنظمات.

* تقوية مصداقية هذا القطاع الثالث لدى الفئات المستهدفة وكذا القطاعين الآخرين.

* شرعية حضوره في القوانين والسياسات المرتبطة بحياة المواطنين ومؤثرة عليها كسند متكافئ مع القطاعين العام والخاص.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف جميعاً، ومن أجل أن تكون هذه الجمعيات وتلك المنظمات (القطاع الثالث) شريكاً مركزيّاً في التنمية والتحديث، ينبغي القيام بمراجعة جذرية للرؤى والأهداف والأدوار السائدة اعتماداً على التطبيق الجيد للمبادئ التالية:

١ - التحديد الواضح لرسالتها والقدرة على قراءتها بشكل متجدد.

٢ - تمكين العاملين والمستفعين الذين تستهدفهم رسالة هذا القطاع من كل فرص بناء القدرات في الأبعاد المتمثلة في:

- تنمية المهارات الثقافية والقاعدة المعرفية.
- تنمية قدرات التنظيم الذاتي وإدارة الأعمال.
- إبداع فرص الحصول على الموارد لتنمية القاعدة الإنتاجية.

٣ - توسيع فرص المشاركة في صياغة الرسالة الحضارية للجمعيات والمنظمات، والتأثير في رسم السياسات التدبيرية لإعمالها وتمكين أعضاء الجمعيات من المساهمة الكاملة في صناعة القرارات أي تقاسم المهام والمسؤولية والمنافع ابتداء من المبادرة في طرح وتنفيذ المشاريع.

٤ - سيادة القانون؛ حيث تقوم الجمعية على قانون أساسي ولوائح داخلية تحدد أهدافها وطبيعة عملها وشروط الحصول على العضوية بها دون تميز، وتقوم على قيم الحق والقانون والحرص على الشورى في صياغة الأمر، وجعل تلك القوانين هي أسمى تعبير عن إرادة التنظيم الجمعي.

٥ - الشفافية؛ والمقصود بها هنا إعمال الحق في الحصول على المعلومات والإخبار والقدرة على الاطلاع على الميزانيات ومراقبة تنفيذ المشاريع والبرامج وكذا متابعتها وتقديمها، بدءاً برسالة الجمعية والمنظمة ورؤيتها وأهدافها وسياستها، وطرق العمل والأنشطة، ومصادر تمويل مشاريعها وكيفية توظيف المال في صياغة وتحقيق الأغراض، وطرق الرقابة الداخلية.

٦ - المحاسبة؛ ويقصد بها امتثال كل أجهزة الجمعية وأفرادها ومرجعياتها للمساءلة والتقويم والمتابعة في حالة التقصير والمتابعة القضائية في حالة التبديد أو استغلال النفوذ أو الإثراء على حساب القيم والأخلاق.

٧ - الفعالية؛ إن أهم معيار لقياس الفعالية بالنسبة للمؤسسة التي تقوم على قيم الحكومة الرشيدة هو ما تقدمه من إضافات نوعية تمكنها من إدراج برامجها داخل الحياة اليومية. كما تقاس أيضاً من خلال قدراتها التنظيمية ومؤهلات مواردها البشرية، وآلياتها التواصلية وأساليبها في تحقيق التفاعل والتشابك مع باقي المؤسسات بقدرات تكاملية بعيدا عن الاجترار والتبعية.

٨ - الاقتدار المعرفي الاستراتيجي؛ ويتمثل في القدرة على بلورة رؤى تعتمد البحث العلمي المستوعب للمعطيات الانثروبولوجية الثقافية والاجتماعية في صياغة المشاريع التنموية القطاعية والجزئية، ثم الحرص على كل ما تحتاجه من متطلبات وفي مقدمتها الموارد البشرية المؤهلة.

٩ - التقويم المؤسسي للأداء؛ ويعني الحرص على تعبير الأداء المؤسساتي بكيفية علمية عمودية واقعية، من خلال قياس مستوى أداء المؤسسة إزاء كل مستهدفيها كيفاً وكمّاً.

٣ - نحو بناء صحي لتطوير أداء الجمعيات الأهلية والمؤسسات المدنية المهتمة بالتربية:

حتى تصبح هذه الجمعيات الأهلية والمؤسسات المدنية أطراً حقيقية قادرة على التعبير عن مصالح الطلاب والمعلمين والفئات التي تمثلها وتوسيع نطاق مشاركتها في صنع مستقبلها، ومن أجل بناء صحي يؤدي إلى تطوير أدائها وفاعلية أنشطتها، يتبلور هذا البناء الصحي فيما يلي:

١ - قدرة منظمات المجتمع المدني على تغيير إستراتيجيات عملها الحالية، بحيث تنطلق من أرضية الإغاثة والبر إلى إستراتيجية التغيير في السياسات العامة التي تعيد إنتاج كل مشكلات التخلف والفقر، والسعي عبر الضغط للتأثير في هذه السياسات وتغييرها؛ (هويدا عدلي، ٢٠٠٥: ٣).

فلا يكفي مثلاً في مجال الاهتمام بضمان حق التعليم الجيد أن تستنزف منظمات المجتمع المدني في فتح فصول لمحو الأمية، أو فصول تقوية، أو دور حضانة، أو دفع مصروفات أو إمداد المدارس ببعض التجهيزات، أو تقديم قدر من الدعم لذوى الاحتياجات الخاصة، وغيرها من تلك الجهود المهمة، لأن جهود منظمات المجتمع المدني مهما تعاظمت في إطار هذا التوجه لن توقف تزايد الأميين، أو تنهى حالات التسرب من التعليم، أو تتيح للغالبية العظمى من أطفالنا فرصة التعليم قبل المدرسي، كما أنها بالتأكيد لن توقف تزايد تدهور كفاءة المؤسسة التعليمية التي أصبحت تخرج للمجتمع مئات الآلاف من أنصاف الأميين والملايين من العاطلين عن العمل؛ وذلك لأن الأصل في هذه المشكلات هي السياسة التعليمية ذاتها بما تحمله من مشكلات مرتبطة بحجم التمويل الموجه للتعليم، وأولويات توظيف وتوزيع ميزانية التعليم،... إلخ. فالسياسات العامة في مجال التعليم هي التي تحدد هذه القضايا وهي نفس السياسات التي تنتج الأوضاع البائسة لنظامنا التعليمي طالما كانت مستمرة، وبالتالي يصبح التحدي الأول هو قدرتنا على التأثير في تغيير هذه السياسات أو التأثير فيها وتعديلها بشكل جزئي هو التحدي الأساسي الذي يمكن أن يثمر قدر حقيقيا من التحسن في هدفنا الأساسي وهو ضمان حق التعليم الجيد لجميع المواطنين.

٢ - الاهتمام بتنمية القيم الديمقراطية والتربية عليها ونشرها في المجتمع: وبما أن الديمقراطية كآلية هي حل لإشكالية السلطة، يتم من خلالها إدارة الصراع سلميا بين الجماعات والمصالح المتضاربة والمتنافسة، فهي مجموعة من قواعد الحكم ومؤسساته تنظم من خلالها الإدارة السلمية للصراع في المجتمع، من خلال حضور وفاعلية الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، حيث تمثل أهم قنوات المشاركة السياسية، بمختلف اتجاهاتها ومستوياتها. فعلى الرغم من أنها (أي مؤسسات المجتمع المدني) لا تسعى للوصول إلى السلطة، إلا أن أعضاءها أكثر قطاعات المجتمع نشاطاً واستعداداً للانخراط في الأنشطة الديمقراطية السياسية، فضلاً عن أن الإدارة السلمية للصراع والمنافسة هي في جوهر مفهوم المجتمع المدني وتبدو العلاقة بين الديمقراطية والمجتمع المدني واضحة، فإن ضعف التحول الديمقراطي يعود إلى غياب، أو ضعف، أو توقف نشاط ونمو المجتمع المدني، وما يستتبعه من تعزيز للقيم الديمقراطية، وازدهار ثقافة مدنية توجه سلوك المواطنين في المجتمع وتهيئتهم للمشاركة في الصراع السياسي. حيث تمثل مؤسسات المجتمع المدني في النهاية البنية التحتية للديمقراطية كنظام للحياة، وأسلوب لتسيير المجتمع، ومن ثم فهي، أفضل إطار للقيام بدورها كمدارس للتنشئة الديمقراطية.

لمؤسسات المجتمع المدني دور نشيط في تنشئة الطلاب تنشئة سياسية ومدنية،، ولها - أيضاً- أثر إيجابي على اشتراك الأفراد السياسي بغض النظر عن نوعية تعليمهم خصوصاً أن تلك المؤسسات توفر لهم فرصاً للمشاركة السياسية من خلال مزاولة المهارات السياسية مثل: الحوار وقبول الآخر، والمناقشات وحل المشكلات، بل هي مؤسسات تربوية - في أغلب الأحيان - لأنها تعطى للمواطنة الديمقراطية أن تنمو بشكل ديناميكي، حيث إنها توفر لهم برامج تمكنهم من اتخاذ القرارات، وتمثل مدارس شكلية من الديمقراطية التي يتعلم فيها المواطنون المعارف والمهارات الديمقراطية؛ (Schugurensky, 2000: 12).

ويلتزم المجتمع المدني ومؤسساته بقيم الاحترام للأفراد، والحوار، والتسامح، والمشاركة، والتنوع، والاختلاف بين الذات، والآخرين، وحل الصراع

بالحوار وبالطرق السلمية، ولما كانت هذه القيم هي جوهر الثقافة الديمقراطية، فإن مؤسسات المجتمع المدني تعتبر الإطار الأمثل لترسيخ هذه القيم لدى المواطنين مما يمثل عاملاً مهماً في البناء الديمقراطي ومما يعنى الخبرة في الممارسة العملية٠

ويتمثل دور المجتمع المدني، في الإسهام بالتحول والبناء الديمقراطي بمجموعة من الوظائف؛ (عبدالعظيم جبر حافظ، ٢٠٠٧: ٣).

(أ) وظيفة تجميع المصالح؛ حيث يتم بلورة مواقف جماعية من القضايا والتحديات التي تواجه أعضاءها والذين هم يشغلون حيزاً كبيراً من المجتمع كله، تمكنهم من التحرك جماعياً لعرض المطالب المختلفة عبر المؤسسات المختلفة، وتكشف هذه البرامج والمطالب وحدة مصالحهم وأهمية التضامن بينهم فضلاً عن اكتساب الخبرة في التحرك الجماعي، والتفاوض مع السلطة السياسية للوصول الى حل ومعالجة هذه المطالب وإقرارها بصيغة (قرار سياسي) وبذلك تشارك مؤسسات المجتمع المدني بصناعة القرار السياسي.

(ب) تدريب وإفراز القيادات الديمقراطية؛ يعتبر العمل في مؤسسات المجتمع المدني خزيناً ومصدراً للتجدد وإعداد المجتمع، فهي تجتذب المواطنين لها، وتمكنهم من اكتشاف قدراتهم من خلال النشاط الجماعي. وتوفر لهم سبل الممارسة لهذه المسؤولية، وتؤكد الدراسات الميدانية أن العناصر الناشطة في (مؤسسات المجتمع المدني) هي القاعدة الأساسية التي يفرز فيها قيادات المجتمع المحلية الوطنية التي تبدأ من المجالس البلدية والمجالس البرلمانية في المجالس التشريعية إلى قيادات الأحزاب السياسية، وبذلك تسهم (مؤسسات المجتمع المدني) في دفع التطور الديمقراطي بالمجتمع وإنضاجه من خلال ممارستها لوظيفة إفراز القيادات.

(ج) زيادة الثروات وتحسين الأوضاع؛ إن المشاريع التي تنفذها (مؤسسات المجتمع المدني) تمثل القدرة على توفير ممارسة نشاط فردي يؤدي إلى

زيادة الدخل. ومن خلال المؤسسات نفسها. فضلاً عن زيادة مهارات أعضائها. مما يمكنهم من تحسين شروط عملهم، وزيادة دخولهم، وقد أثبتت الدراسات الميدانية أن تمتع المواطنين بأوضاع اقتصادية جيدة يساعدهم على ممارسة النشاط السياسي والاهتمام بالقضايا العامة للمجتمع، وعكس ذلك لا يتوفر لهم الوقت الذي يكفي للمشاركة السياسية مما يعطل التطور الديمقراطي للمجتمع، نظراً لانصراف الناس عن الاهتمام بقضايا المجتمع العامة والمشاركة في حلها.

(د) إشاعة ثقافة مدنية ديمقراطية؛ من أهم الوظائف التي تقوم بها (مؤسسات المجتمع المدني) هي إشاعة ثقافة مدنية ديمقراطية في المجتمع، ترسي في المجتمع ثقافة العمل التطوعي، والعمل الجماعي، وقبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخر، وإدارة الاختلاف بوسائل سلمية في ضوء قيم الاحترام، والتسامح، والتعاون، والتنافس، مع الالتزام بالمحاسبة العامة، والشفافية وما يترتب على هذا كله من تأكيد على قيم المبادرة الذاتية، وثقافة بناء المؤسسات، وهذه القيم هي في مجملها قيم ديمقراطية.

من هنا.. فإن شيوع الثقافة المدنية خطوة هامة على طريق التحول الديمقراطي، حيث يستحيل بناء مجتمع ديمقراطي دون توافر آلية سلمية لإدارة الاختلاف والتنافس بين جميع الأطراف، ومن غير الممكن بناء (مؤسسات المجتمع المدني) دون الاعتراف بالحقوق الأساسية للإنسان، خاصة حرية الاعتقاد، والرأي، والتعبير، والتجمع، والتنظيم، ومن ثم فإن دور (مؤسسات المجتمع المدني) في شيوع الثقافة الديمقراطية بهذا المفهوم هو تطوير ودعم التحول الديمقراطي، ويتأكد دور (مؤسسات المجتمع المدني) أيضا في نشر هذه الثقافة من خلال الحياة الداخلية لمؤسساته، التي ترعى الأعضاء على هذه القيم، وتدربهم عليها عمليا.

٣ - قدرة منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال التعليم على بناء رؤية جماعية لإصلاح السياسة والمؤسسة التعليمية: تلك الرؤية التي يجب أن ترشد

حركتها وجهودها الجماعية من جهة، وتعمل على تجسيدها من خلال مبادراتها ومشروعاتها الفردية من جهة أخرى، هذه الرؤية الجماعية تشكل بنودها وأهدافها برنامج الحوار والعمل المشترك والضغط على وزارة التربية والتعليم، وهي الرؤية التي يجب أن تقوم على المبادئ التالية؛ (عماد صيام، ٢٠٠٦):

* ضمان التعليم كحق إنساني أساسي لكل مواطن مصري.
* ضمان جودة وكفاءة العملية التعليمية بحيث تقدم تعليما يتيح الفرصة أمام أي مواطن لتحسين نوعية حياته وبناء مستقبله.
* أن يتيح التعليم الفرصة لبناء الشخصية المصرية الحاملة لثقافة المواطنة والديمقراطية بما تؤكد عليه من قيم المساواة والعدل والحرية والتسامح وقبول الاختلاف، والانتماء للوطن.

٤ - التشبيك بين منظمات المجتمع المدني وتنامي قدرتها على الضغط الجماعي؛ إذا تحولت استراتيجيات عمل منظمات المجتمع المدني إلى منظمات دفاعية تسعى للتأثير على السياسات العامة ورقابتها فإن قدرتها ومستوى تأثيرها لن يحدث قدراً كبيراً من النجاح، إذا استمرت كل منظمة تعمل بمفردها وليس في تنسيق وتعاون مع غيرها من منظمات المجتمع المدني الأخرى، وهى ضرورة ملحة وشرط أساسي لعملية تغيير السياسات العامة وللعمل بأسلوب حملات الضغط، فعلى سبيل المثال أي قرار أو مشكلة يرتبط بالسياسة التعليمية تنتج أثرها في كل أنحاء مصر سواء كانت تلك الآثار سلبية أو ايجابية، خاصة وأن التعليم يدار بشكل مركزي من قبل وزارة التربية والتعليم، وبالتالي فالتعامل مع صانع القرار هنا يستلزم درجة أعلى من الضغط لأنه يدخل في حساباته موازين القوى على مستوى المجتمع بكامله، وإذا تعرض لضغط تمثله قوى عريضة ممتدة بطول محافظات مصر حينئذ فقط سوف يضطر للتعامل الإيجابي مع ما تطرحه هذه القوى، وسوف تتوقف مدى استجابته على مدى ما تتمتع به نفوذ وقوة وذلك لأن هناك قوى أخرى مخالفة

تضغط هي الأخرى من أجل بقاء الأوضاع أو القرارات أو السياسات الحالية كما هي بدون تغييرها في اتجاه معاكس لما نرغب فيه، لهذا أصبح بناء التجمعات والشبكات ولجان التنسيق والاتحادات أمرا حيويا أذا استهدفنا تغيير السياسات الحالية، وهو تحدى حقيقي مطروح على كل منظمات المجتمع المدني خاصة العاملة في مجال التعليم؛ (أحمد ثابت، ١٩٩٩: ١٨).

٥ - قدرة منظمات المجتمع المدني على تطوير وتحديث بنيتها الداخلية: إن امتلاك القدرات الإدارية لا ينفى أيضاً ضرورة الارتفاع بمهارة ومعرفة نشطاء الجمعيات والمنظمات بالقضايا التي ترتبط بمجال نشاط منظمتهم، وهى المعرفة والمهارة التي يجب أن تصل إلى حد الاستعانة بالخبراء والمتخصصين لتدريب أعضاء ونشطاء المنظمة وزيادة قدراتهم، ففي مجال المنظمات المهتمة بمجال التعليم يجب أن يلم نشطاء المنظمة وكوادرها الأساسية بشكل جيد وعميق بمجمل القضايا والمشكلات المرتبطة بمدى ضمان وتوفر حق التعليم الجيد.

ولا يكفي هنا المعلومات العامة أو السطحية والسماعية أو مجرد الانطباعات الذاتية بل يجب أن تكون المعلومات والمعارف بتفاصيلها الهامة التي ترتبط مباشرة بمجال عمل نشطاء المنظمة متوافرة لديهم ومستوعبة منهم، في هذا المجال أيضا يجب أن تتجاوز منظمات المجتمع المدني واقع العمل بالحتة أو بالمشروع الذي قد يتوفر له قدر من التمويل، دون أن يحكم أنشطتها رؤية جامعة تحدد موقفها والأهداف والنتائج المجتمعية التي تسعى لتحقيقها والتي يمكن أن تترجم بعد هذا في مشروعات، وهى أيضا رؤية غير ثابتة بل تخضع للمراجعة والتطوير مع تنامي قدرات المنظمة والنجاحات التي تحدثها وتغير بالتالي في واقع مجتمعها، لهذا تعرف منظمات المجتمع المدني على صعيد العالم الآن ما يعرف بالتخطيط الإستراتيجي الذي يوضع كل ٤ - ٥ سنوات كي يحدد رسالة الجمعية وأهدافها وخططها لتحقيق هذه الأهداف وكيفية قياس مستوى التقدم في إنجازها؛ (عماد صيام، ٢٠٠٦).

الدراسة الميدانية

١ - أهداف الدراسة الميدانية :

هدفت الدراسة الميدانية إلى التعرف على آراء خبراء التربية الذين لديهم خبرة بالبرامج والمشروعات التربوية التي تقدمها الجمعيات والمؤسسات المدنية، وعلى آراء أعضاء في هذه الجمعيات الأهلية والمؤسسات المدنية، وكذلك القائمين على تنفيذ هذه البرامج والمشروعات التربوية.

٢ - أداة الدراسة :

تم تصميم أداة الدراسة في صورة استبانة تضم ستة محاور: حول الأهداف العامة للتمويل الأجنبي، والأهداف التربوية لهذا التمويل، وأسباب إقبال تلك الجمعيات والمؤسسات عليه، وأهم الآثار السلبية الناجمة لهذا التمويل، وفوائد هذا التمويل، والبدائل المحلية والوطنية المطروحة بديلاً عنه.

٣ - الأسلوب الإحصائي:

اعتمد في خطة التحليل الإحصائي لبنود هذا الاستبيان على حساب التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة على كل سؤال من أسئلة الاستبانة.

٤ - صدق الاستبانة:

أ - التقدير الكمي للمفردات:

تم ذلك من خلال حساب التكرارات لكل عبارة من العبارات، ونسبتها المئوية كالتالي:

$$\text{١ - تنتمي} = \frac{\text{مج تنتمي}}{\text{عدد العبارات}} \times ١٠٠$$

$$\text{٢ - لا تنتمي} = \frac{\text{مج لا تنتمي}}{\text{عدد العبارات}} \times ١٠٠$$

$$\text{٣ - مناسبة} = \frac{\text{مج مناسبة}}{\text{عدد العبارات}} \times ١٠٠$$

$$\text{٤ - غير مناسبة} = \frac{\text{مج غير مناسبة}}{\text{عدد العبارات}} \times ١٠٠$$

وقد أخذ الباحث بنسبة اتفاق ٨٥٪ لقبول العبارة في الاستبانة٠

ب - التقدير الكيفي للمفردات :

وذلك عن طريق الأخذ في الاعتبار ما أدخله المحكمون من تعديلات نهائية في صياغة المفردات والعبارات.

٥ - ثبات الاستبانة:

تم حساب ثبات الاستبانة باستخدام اختبار ألفا كرونباخ، وذلك وفقاً للمعادلة التالية: (رجاء محمد علام، ١٩٩٩: ٤٢٨):

$$\text{معامل ثبات ألفا} = \frac{\text{ن}}{\text{ن} - ١} \times \frac{١ - \text{مج ع٢ف}}{\text{ع٢ك}}$$

حيث:

ن = عدد عبارات الاستبانة

ع٢ف = تباين الفقرة الواحدة لاستبانة

ع٢ك = التباين الكلى للاستبانة

وكانت قيمة معاملات الثبات مرتفعة، حيث وصل مستوى الدلالة (٠,٨٧١) مما يشير إلى تجانس العبارات، ومن ثم صلاحية الاستبانة للتطبيق.

تحليل نتائج الدراسة

المحور الأول: أهداف التمويل الأجنبي، ويشمل الإجابة عن السؤال الأول:

- ما الأهداف التربوية التي تسعى المؤسسات الدولية والدول الأجنبية إلى تحقيقها من خلال تمويل البرامج والمشروعات التربوية التي تقدمها الجمعيات الأهلية والمؤسسات المدنية؟

أ- الأهداف العامة: تتعدد الأهداف العامة التي تتطلع إليها المؤسسات والدول المانحة والممولة لأنشطة الجمعيات والمنظمات المدنية في مصر.

جدول رقم (١)

يوضح أهداف التمويل الأجنبي بصفة عامة

م	أهداف الممول الأجنبي	أوافق		لاأوافق		لا أدري	
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
١	تشكل تلك المؤسسات مع الوكالات الدولية قوة ضغط على الحكومات لتلبية مطالبها.	٢٤	١٠٠٪	-	-	-	-
٢	مساندة سياسات الدول المانحة تجاه العالم بصفة عامة وتجاه بلدانهم بصفة خاصة.	٢٤	١٠٠٪	-	-	-	-
٣	تأييد فرض توجهات وسياسات بعينها للدول المانحة.	٢٠	٨٣,٣٪	٤	١٦,٦٪	-	-
٤	مساعدة الشعوب في مقاومة الفساد داخل النظام السياسي.						
٥	فرض تصوره ورؤيته الخاصة تجاه القضايا السياسية والاجتماعية المرتبطة بالمجتمع.	١٦	٦٦,٦٪	٨	٣٣,٣٪	-	-
٦	تطوير مشاركة المنظمات المدنية والجمعيات الأهلية في مواجهة المشاكل والصعاب التي تنشأ نتيجة عملية التحول إلى اقتصاد السوق والخصخصة.	٢٠	٨٣,٣٪	٤	١٦,٦٪	-	-

تابع/ جدول رقم (١)

يوضح أهداف التمويل الأجنبي بصفة عامة

م	أهداف الممول الأجنبي	أوافق		لاأوافق		لا أدري	
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
٧	مساعدة الدول على إحداث تكيف في هياكل وسياسات مؤسساتها الإنتاجية والخدمية نحو الخصخصة وحرية التجارة.	١٦	٦٦,٦٪	٨	٣٣,٣٪	–	–
٨	تلطيف حدة المشاكل الناجمة عن سياسات التكيف الهيكلي والتحول إلى اقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد الرأسمالي.	٢٠	٨٣,٣٪	–	–	٤	١٦,٦٪
٩	تقديم الرعاية للفقراء والمساكين وإشباع بعض حاجاتهم الخدمية.	٨	٣٣,٣٪	١٢	٥٠٪	٤	١٦,٦٪
١٠	تهيئة المناخ لتوظيف المجتمع المدني ليكون بديلاً عن الدولة التي تنسحب من أدوارها التقليدية.	٨	٣٣,٣٪	١٢	٥٠٪	٤	١٦,٦٪
١١	تخفيف الضغط عن دول العالم الثالث بسبب الهوة الشاسعة التي أحدثتها سياسة صندوق النقد الدولي فيها وحالة الفقر الشديد التي خلفتها الديون.	٤	١٦,٦٪	١٦	٦٦,٦٪	٤	١٦,٦٪
١٢	الاعتقاد بأن تغيير أوضاعنا الداخلية يستلزم مساعدة من الخارج.	٨	٣٣,٣٪	١٢	٥٠٪	٤	١٦,٦٪
١٣	تفتح الآفاق لمنظمة التجارة العالمية التي عملت على إفقار الشعوب وتمرير أهداف الدول الكبرى.	–	–	٨	٣٣,٣٪	١٦	٦٦,٦٪
١٤	تعزيز ودعم الأنشطة السياسية والاجتماعية ذات المصداقية.	٨	٣٣,٣٪	١٢	٥٠٪	٤	١٦,٦٪
١٥	زيادة الوعي المدني الانتخابي في المجتمع.	٨	٣٣,٣٪	٤	١٦,٦٪	١٢	٥٠٪

تابع/ جدول رقم (١)
يوضح أهداف التمويل الأجنبي بصفة عامة

م	أهداف الممول الأجنبي	أوافق		لاأوافق		لا أدري	
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
١٦	رصد ومراقبة العملية الانتخابية.	١٢	٥٠٪	١٢	٥٠٪		
١٧	تعزيز دور الأحزاب السياسية في تنمية الديمقراطية.	٨	٣٣,٣٪	٨	٣٣,٣٪	٨	٣٣,٣٪
١٨	دعم وإصلاح الأحزاب السياسية المعارضة.	١٢	٥٠٪	٤	١٦,٦٪	٨	٣٣,٣٪
١٩	زيادة المشاركة المدنية والسياسية للمرأة والفئات المهمشة.	٢٠	٨٣,٣٪	٤	١٦,٦٪	–	–
٢٠	تحسين قدرة منظمات المجتمع المدني على نشر الوعي المدني وزيادة المشاركة السياسية.	٢٠	٨٣,٣٪	٤	١٦,٦٪	–	–
٢١	إرساء حرية الصحافة وحرية تداول المعلومات.	١٦	٦٦,٦٪	٨	٣٣,٣٪	–	–
٢٢	تيسير المشاركة الفاعلة للمواطنين في صنع القرار السياسي والاقتصادي على المستوى المحلي.						
٢٣	الدعوة إلى تعزيز العدالة الاجتماعية داخل المجتمع.	٨	٣٣,٣٪	٨	٣٣,٣٪	٨	٣٣,٣٪
٢٤	بناء الروابط بين منظمات حقوق الإنسان المصرية والمنظمات الدولية.	٨	٣٣,٣٪	١٢	٥٠٪	٤	١٦,٦٪
٢٥	تعميق الوعي بمبدأ شفافية الحكم.	٤	١٦,٦٪	١٢	٥٠٪	٨	٣٣,٣٪
٢٦	تشجيع الإعلام البديل واستخدام تكنولوجيا مبتكرة لدعم الإعلام الحر وذي المصداقية.	٨	٣٣,٣٪	١٢	٥٠٪	٤	١٦,٦٪
٢٧	رصد واستقصاء انتهاكات حقوق الإنسان.	٢٠	٨٣,٣٪	٤	١٦,٦٪	–	–

تابع/ جدول رقم (١)

يوضح أهداف التمويل الأجنبي بصفة عامة

م	أهداف الممول الأجنبي	أوافق		لاأوافق		لا أدري	
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
٢٨	دعم استقلالية المؤسسات الفكرية التي تعمل في المجال السياسي.	١٢	٥٠٪	١٢	٥٠٪	–	–
٢٩	زيادة درجة وعي المواطنين بحقوقهم ومسؤولياتهم تجاه مكافحة الفساد.	١٢	٥٠٪	٨	٣٣,٣٪	٤	١٦,٦٪

يوضح هذا الجدول ما يلي:

- أن هناك هدفين نالا إجماع الخبراء حيث حصلت على نسبة (١٠٠٪) أرقام (١، ٢).
- أن هناك ستة أهداف حصلت على نسبة (٨٣,٣٪) من استجابات الخبراء أرقام (٣، ٦، ٨، ٢٧، ١٩، ٢٠).
- وحصلت ثلاثة أهداف على نسبة (٦٦,٦٪) أرقام (٢١، ٧، ٥)، بينما حصل خمسة أهداف على نسبة (٥٠٪) من الاستجابات.
- نال تسعة أهداف أرقام (٢٦، ١٤، ٢٣، ١٧، ١٥، ١٤، ١٢، ١٠) نسبة (٣٣,٣٪). ونال هدفان أرقام (١١، ٢٥) نسبة (١٦,٦٪) من استجابات الخبراء.
- لم يحصل الهدف رقم (١٣) على أي نسبة موافقة.

ب - الأهداف التربوية للممول الأجنبي: تتنوع الغايات وتتعدد الأهداف التربوية التي تسعى المؤسسات الدولية والدول الأجنبية إلى تحقيقها داخل المدارس المصرية وخارجها من خلال تمويل البرامج والمشروعات التربوية التي تقوم بها هذه الجمعيات وتلك المنظمات.

جدول رقم (٢)

يوضح الأهداف التربوية الممول الأجنبي

م	الأهداف التربوية للممول الأجنبي	أوافق		لاأوافق		لا أدري	
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
١	تغيير منظومة التعليم باعتبارها المسؤول الأول عن الإرهاب الذي أصاب الغرب.	٢٠	٨٣,٣٪	٤	١٦,٦٪	–	–
٢	فرض أجندته التي تحمل تصوره ورؤيته الخاصة تجاه موضوعات التربية.	٢٠	٨٣,٣٪	٤	١٦,٦٪	–	–
٣	الاعتماد على مرجعيته في إعداد البرامج والمشروعات التربوية.	١٦	٦٦,٦٪	٤	١٦,٦٪	٤	١٦,٦٪
٤	تسويق التعريفات التربوية لبعض المصطلحات كالمواطنة والديمقراطية وفقاً لمرجعية الممول.	٢٠	٨٣,٣٪	–	–	٤	١٦,٦٪
٥	جمع معلومات مرتبطة بالصعوبات التي تواجه العملية التربوية وواقعها ومستقبلها.	١٢	٥٠٪	١٢	٥٠٪	–	–
٦	التدخل في إعداد وتصميم المناهج الدراسية التي تحض على كراهية اليهود والأمريكيين.	١٦	٦٦,٦٪	٤	١٦,٦٪	٤	١٦,٦٪
٧	الاعتماد على الأكاديميين والخبراء الأجانب في تطوير المناهج.	٢٠	٨٣,٣٪	٤	١٦,٦٪	–	–
٨	التدخل في برامج إعداد المعلم بكليات التربية باعتباره عصب العملية التعليمية.	٢٠	٨٣,٣٪	٤	١٦,٦٪	–	–
٩	تغييب وعي الطلاب عن الفترات التاريخية التي نهَبَ المستعمر فيها ثروات البلاد العربية والإسلامية.	٢٠	٨٣,٣٪	٤	١٦,٦٪	–	–
١٠	تغييب وعي الطلاب عن أحداث الكفاح والجهاد ضد المستعمر.	٢٠	٨٣,٣٪	٤	١٦,٦٪	–	–

تابع/ جدول رقم (٢)

يوضح الأهداف التربوية الممول الأجنبي

م	الأهداف التربوية للممول الأجنبي	أوافق		لاأوافق		لا أدري	
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
١١	تغيير المناهج الدراسية التي تنمي لدى الطلاب ثقافة مقاومة أي محتل أو مستعمر متمثلاً الآن في الاحتلال الصهيوني لفلسطين.	٢٠	٨٣,٣٪	٤	١٦,٦٪	–	–
١٢	نشر ثقافة السلام بين الطلاب بالمفهوم الأمريكي الصهيوني.	٢٠	٨٣,٣٪	٤	١٦,٦٪	–	–
١٣	ترسيخ إيجابيات الحضارة الغربية في أذهان الطلاب ودورها الرائد.	٢٠	٨٣,٣٪	٤	١٦,٦٪	–	–
١٤	تحسين صورة أمريكا من خلال ترجمة بعض الكتب عن الحياة الأمريكية وتوزيعها على الطلاب.	١٦	٦٦,٦٪	٤	١٦,٦٪	٤	١٦,٦٪
١٥	خلق التبعية التربوية للممول الأجنبي.	٢٠	٨٣,٣٪	٤	١٦,٦٪	–	–
١٦	خلق جيل من رؤساء المنظمات المدنية يرتبط بمصالح مادية وشخصية مع الممول الأجنبي.	٢٠	٨٣,٣٪	٤	١٦,٦٪	–	–
١٧	تعزيز مفاهيم المواطنة والتسامح لدى الطلاب.	١٢	٥٠٪	١٢	٥٠٪	–	–
١٨	تعزيز التسامح الديني واحترام الحريات الدينية.	١٢	٥٠٪	٨	٣٣,٣٪	٤	١٦,٦٪
١٩	تيسير المشاركة الفعالة للطلاب في صنع القرار السياسي والاقتصادي على المستوى المحلي.	١٢	٥٠٪	٨	٣٣,٣٪	٤	١٦,٦٪
٢٠	زيادة وعي الطلاب وتعميق فهمهم لحقوقهم وواجباتهم.						
٢١	تقصي أوجه القصور الحالية في قطاع التعليم والدعوة إلى تقديم الحلول المناسبة.	١٢	٥٠٪	١٢	٥٠٪	–	–

تابع/ جدول رقم (٢)

يوضح الأهداف التربوية الممول الأجنبي

م	الأهداف التربوية للممول الأجنبي	أوافق		لاأوافق		لا أدري	
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
٢٢	اقتراح حلول مبتكرة لمواجهة ظاهرة التسرب في التعليم بين الفئات المختلفة.	١٢	٥٠٪	٨	٣٣,٣٪	٤	١٦,٦٪
٢٣	دعم المبادرات المدنية التي تعزز جهود وزارة التربية والتعليم في مجال تحديد القضايا الأساسية المتعلقة بإهدار الموارد.	٨	٣٣,٣٪	٤	١٦,٦٪	١٢	٥٠٪
٢٤	تشجيع الشراكة بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الفكرية لتعزيز السياسات والخدمات التعليمية الهادفة إلى إصلاح التعليم.	٨	٣٣,٣٪	٤	١٦,٦٪	١٢	٥٠٪
٢٥	القيام بإجراء الأبحاث والتحليلات للسياسات لمتعلقة بتحسين كفاءة العملية التعليمية وإصلاحها.	٨	٣٣,٣٪	٨	٣٣,٣٪	٨	٣٣,٣٪
٢٦	تعزيز ودعم مشاركة أولياء الأمور في التنظيمات المختلفة داخل المدارس مثل مجالس الآباء والمعلمين.	١٢	٥٠٪	٨	٣٣,٣٪	٤	١٦,٦٪
٢٧	تنمية المشاركة الإيجابية لدى الطلاب لخدمة مجتمعهم.	١٢	٥٠٪	١٢	٥٠٪	–	–
٢٨	تشجيع الطلاب ليكونوا مواطنين فاعلين ومؤثرين ومساهمين في التغيير.	١٢	٥٠٪	١٢	٥٠٪	–	–
٢٩	تنمية المشاركة السياسية لدى الطلاب.	١٢	٥٠٪	١٢	٥٠٪	–	–
٣٠	بناء مدارس أمريكية تؤهلهم للالتحاق بالجامعة الأمريكية.	١٦	٦٦,٦٪	٤	١٦,٦٪	٤	١٦,٦٪
٣١	زيادة مشاركة المواطنين في إدارة المدارس بما في ذلك مشاركة جماعات الدفاع وكسب التأييد المعنية بإصلاح التعليم.	٨	٣٣,٣٪	٨	٣٣,٣٪	٨	٣٣,٣٪

يوضح هذا الجدول ما يلي:

حصل اثنا عشر هدفاً على نسبة (٨٣,٣٪) من استجابات الخبراء أرقام (١، ٢، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٥، ١٦). وحصل أربعة أهداف على نسبة (٦٦,٦٪) أرقام (٢٩، ٣، ٦، ١٤)، بينما حصل تسعة أهداف على نسبة (٥٠٪) من الاستجابات. ونال أربعة أهداف أرقام (٣٠، ٢٣، ٢٤، ٢٥) نسبة (٣٣,٣٪).

المحور الثاني: ويشمل الإجابة عن السؤال الثاني:

ما أسباب إقبال الجمعيات الأهلية والمؤسسات المدنية على التمويل الأجنبي لبرامجها ومشروعاتها التربوية؟

جدول رقم (٣)

يوضح أسباب قبول التمويل الأجنبي

م	أسباب قبول التمويل الأجنبي	أوافق		لاأوافق		لا أدري	
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
١	توافق اهتمامات هذه المنظمات مع اهتمامات الدول الأجنبية الممولة.	٢٠	٨٣,٣٪	٤	١٦,٦٪	–	–
٢	استقواء هذه المنظمات بالدول الممولة وبالمنظمات الدولية المانحة.	١٦	٦٦,٦٪	٨	٣٣,٣٪	–	–
٣	امتناع الحكومة عن تمويل أنشطة هذه المنظمات لتعارضها مع توجهاتها.	١٢	٥٠٪	٤	١٦,٦٪	٨	٣٣,٣٪
٤	لا تلقى هذه المنظمات قبولاً ورضا بتواجدها من جهة السلطة لأنها تفضح ممارساتها.	٨	٣٣,٣٪	١٢	٥٠٪	٤	١٦,٦٪
٥	لا تتفق أنشطة هذه المنظمات مع توجهات الدولة فتلجأ إلى التمويل الأجنبي ليغطي متطلباتها.	١٦	٦٦,٦٪	٤	١٦,٦٪	٤	١٦,٦٪
٦	من حق تلك المنظمات قبول التمويل الأجنبي طالما أن الدولة تقبل المساعدات من نفس الدول.	٨	٣٣,٣٪	١٢	٥٠٪	٤	١٦,٦٪

تابع/ جدول رقم (٣)
يوضح أسباب قبول التمويل الأجنبي

م	أسباب قبول التمويل الأجنبي	أوافق		لاأوافق		لا أدري	
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
٧	قسوة وقمع الحكومات لها.	–	–	١٦	٦٦,٦٪	٤	١٦,٦٪
٨	ضعف الحكومة وعدم قدرتها على الصمود أمام الضغوط الأجنبية للسماح لتلك المؤسسات بتلقي تمويل منها.	٨	٣٣,٣٪	١٢	٥٠٪	٤	١٦,٦٪
٩	اعتماد استمرارية هذه المؤسسات إذا اعتمدت على التمويل الحكومي على رضا السلطة أو عدم ورضاها عن أنشطتها.	٨	٣٣,٣٪	١٢	٥٠٪	٤	١٦,٦٪
١٠	الاستناد إلى قاعدة الغاية تبرر الوسيلة من أجل تحقيق هدف نبيل نغض الطرف عن سلبيات التمويل الأجنبي.	١٦	٦٦,٦٪	٤	١٦,٦٪	–	–
١١	اعتباره مشروعاً استثماريّاً شخصيّاً يعود على بعض الأعضاء في الجمعية بالنفع المباشر.	١٦	٦٦,٦٪	–	–	٤	١٦,٦٪
١٢	تخوف الممولين من أفراد المجتمع من دعم أنشطة المؤسسات المرتبطة بحقوق الإنسان والديمقراطية لأنه لا تلقى ترحيباً من السلطة الحاكمة.	٨	٣٣,٣٪	١٢	٥٠٪	٤	١٦,٦٪
١٣	قلة خبرة هذه المنظمات في جذب التمويل المحلي.	١٢	٥٠٪	٤	١٦,٦٪	٨	٣٣,٣٪
١٤	ضعف التمويل المحلي بأنواعه الثلاثة (الحكومي، الخاص، الذاتي).	٢٤	١٠٠٪	–	–	–	–
١٥	ضعف وعي الممولين من أفراد المجتمع بأهمية أنشطة هذه المنظمات وبخاصة المرتبطة بحقوق الإنسان والديمقراطية.	٢٠	٨٣,٣٪	٤	١٦,٦٪	–	–

تابع/ جدول رقم (٣)

يوضح أسباب قبول التمويل الأجنبي

م	أسباب قبول التمويل الأجنبي	أوافق		لاأوافق		لا أدري	
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
١٦	ضعف قدرة هذه المنظمات على إقناع أفراد المجتمع بأهمية أنشطتها، وما تتبناه من قضايا.	٢٠	٨٣,٣٪	٤	١٦,٦٪	–	–
١٧	ضعف قدرة هذه المنظمات على إحداث تغيرات إيجابية في جوانب حياة المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية.	٢٠	٨٣,٣٪	٤	١٦,٦٪	–	–
١٨	نشر الوعي بين الجمهور ببعض القضايا المهمة المتعلقة بمصيرهم من مثل حقوقهم ومشاركتهم السياسية و ومشاركتهم في صنع القرار.	١٢	٥٠٪	٤	١٦,٦٪	٨	٣٣,٣٪

يوضح هذا الجدول ما يلي:

أن هناك سبباً نال إجماع الخبراء حيث حصل على نسبة (١٠٠٪) أرقام (١٤). وأن أربعة أسباب حصلوا على نسبة (٨٣,٣٪) من استجابات الخبراء أرقام (١، ١٥، ١٦، ١٧). وحصل أربعة أسباب على نسبة (٦٦,٦٪) أرقام (٢،٥،١٠،١١)، بينما حصل ثلاثة أسباب على نسبة (٥٠٪) من الاستجابات أرقام (٣،١٣،١٨). ونال خمسة أسباب أرقام (٤،٦،٨،٩،١٢) نسبة (٣٣,٣٪). ولم يحصل السبب رقم (٧) على أي نسبة موافقة.

المحور الثالث: ويشمل الإجابة عن السؤال الثالث:

ما الآثار السلبية لتمويل الأجنبي للبرامج والمشروعات التربوية التي تقدمها الجمعيات الأهلية والمؤسسات المدنية؟

جدول رقم (٤)

يوضح الآثار السلبية التمويل الأجنبي

م	الآثار السلبية للتمويل الأجنبي	أوافق		لاأوافق		لا أدري	
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
١	خلق التبعية التربوية للممول الأجنبي.	٢٠	٨٣,٣٪	٤	١٦,٦٪	–	–
٢	الاعتماد على الأكاديميين الأجانب في تطوير التعليم.	٢٠	٨٣,٣٪	٤	١٦,٦٪	–	–
٣	نشر اليأس بين الأكاديميين الوطنيين في عدم الاعتماد عليهم في تطوير تعليم بلدهم.	١٦	٦٦,٦٪	٨	٣٣,٣٪	–	–
٤	فقدان مراكز البحوث التربوية لوظيفتها الرئيسة، وهي المشاركة في تطوير التعليم الوطني.	١٢	٥٠٪	٤	١٦,٦٪	٨	٣٣,٣٪
٥	انتشار ثقافة اللامبالاة بين الباحثين التربويين لعدم إتاحة الفرصة لهم بأداء دور إيجابي على الساحة التربوية الوطنية.	١٢	٥٠٪	١٢	٥٠٪	–	–
٦	إيجاد جيل من التربويين ترتبط مصالحهم المادية والشخصية بالممول الأجنبي.	٢٠	٨٣,٣٪	٤	١٦,٦٪	–	–
٧	خلق جيل من التربويين يبررون التدخل التربوي للممول الأجنبي.	٢٠	٨٣,٣٪	٤	١٦,٦٪	–	–
٨	انعدام ثقة أفراد المجتمع في الأفراد القائمين على عملية التغيير في العملية التربوية.	١٦	٦٦,٦٪	٨	٣٣,٣٪	–	–
٩	عدم إيمان أفراد المجتمع بوجود تغيير جوهري إيجابي في المنظومة التعليمية.	١٢	٥٠٪	٨	٣٣,٣٪	٤	١٦,٦٪
١٠	انتشار ثقافة السلام بين الطلاب بالمفهوم الأمريكي الصهيوني.	٢٠	٨٣,٣٪	٤	١٦,٦٪	–	–
١١	إحداث فجوة بين هذه المنظمات والمجتمع.	٨	٣٣,٣٪	٨	٣٣,٣٪	٨	٣٣,٣٪

تابع/ جدول رقم (٤)

يوضح الآثار السلبية التمويل الأجنبي

م	الآثار السلبية للتمويل الأجنبي	أوافق		لاأوافق		لا أدري	
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
١٢	إثارة الاتهامات بين هذه المنظمات وبعض التيارات الفكرية بأن جدول أعمالها "مصنوع من الغرب".	١٢	٥٠٪	٨	٣٣,٣٪	٤	١٦,٦٪
١٣	التباطؤ في تعبئة العمل التطوعي لأفراد المجتمع.	١٢	٥٠٪	٨	٣٣,٣٪	٤	١٦,٦٪
١٤	عدم توافر الرغبة الجادة في إحداث تشبيك وطني أو عربي فعال تستند عليه هذه المنظمات.	١٢	٥٠٪	١٢	٥٠٪	–	–
١٥	عدم الاهتمام بنشر الوعي بين أفراد المجتمع بأهمية أنشطتها حتى تشارك في تمويلها.	١٢	٥٠٪	٨	٣٣,٣٪	٤	١٦,٦٪
١٦	نسف فكرة استدامة هذه المنظمات وبخاصة التي اعتمدت في نشأتها على التمويل الأجنبي.	١٢	٥٠٪	٤	١٦,٦٪	٨	٣٣,٣٪
١٧	ابتعاد فكرة التوصل إلى إستراتيجية عمل متفق عليها بين تلك المنظمات	١٢	٥٠٪	٨	٣٣,٣٪	٤	١٦,٦٪
١٨	افتقاد هذه المنظمات لاستقلاليتها.	٢٠	٨٣,٣٪	٤	١٦,٦٪	–	–
١٩	تبعية هذه المنظمات للمؤسسات الدولية الحكومية وغير الحكومية المانحة لها.	٢٠	٨٣,٣٪	٤	١٦,٦٪	–	–
٢٠	غياب علاقات متكافئة بين هذه المنظمات والمؤسسات المانحة.	٢٤	١٠٠٪	–	–	–	–
٢١	ضعف قدرة هذه المنظمات على تحديد أولوياتها من القضايا التي تفيد مجتمعها.	١٢	٥٠٪	٨	٣٣,٣٪	٤	١٦,٦٪
٢٢	قيام الدول والمؤسسات المانحة بتحديد أولويات عمل هذه المنظمات بغض النظر عن مدى ارتباطها بالمجتمع أو عدم ارتباطها.	٢٠	٨٣,٣٪	٤	١٦,٦٪	–	–

تابع/ جدول رقم (٤)

يوضح الآثار السلبية التمويل الأجنبي

م	الآثار السلبية للتمويل الأجنبي	أوافق		لاأوافق		لا أدري	
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
٢٣	اغتراب أنشطة هذه المنظمات عن اهتمامات المجتمع وقضاياه.	٢٠	٨٣,٣٪	٤	١٦,٦٪	–	–
٢٤	الاعتماد على مرجعية خارجية ترتبط في الغالب بالمنظومة المعرفية للنظام العولمي والانحراف عن مرجعية المجتمع المراد خدمته.	١٦	٦٦,٦٪	٤	١٦,٦٪	٤	١٦,٦٪
٢٥	اضطراب في انتماء هذه المنظمات نتيجة تبعيتها الدول والمؤسسات المانحة.	١٦	٦٦,٦٪	٨	٣٣,٣٪	–	–
٢٦	اعتبار التمويل الأجنبي إحدى أهم آليات الاختراق الخارجي للمجتمع.	٢٠	٨٣,٣٪	–	–	٤	١٦,٦٪
٢٧	تأسيس برامج ومشروعات على مرجعية وأجندة غربية ترتبط بالنموذج المادي والعلماني الغربي.	١٦	٦٦,٦٪	٨	٣٣,٣٪	–	–
٢٨	الشك في مصداقية ما يصدر عن هذه المنظمات من تقارير.	٢٠	٨٣,٣٪	٤	١٦,٦٪	–	–
٢٩	يشكل هذا التمويل خطراً على الأمن القومي للدولة.	٢٠	٨٣,٣٪	٤	١٦,٦٪	–	–
٣٠	انتشار الفساد وبخاصة المالي داخل هذه المنظمات.	٢٠	٨٣,٣٪	٤	١٦,٦٪	–	–
٣١	احتواء بعض النخب ورشوتهم.	٢٠	٨٣,٣٪	٤	١٦,٦٪	–	–
٣٢	تجاهل هذه المنظمات لقضايا المجتمع الأساسية.	١٢	٥٠٪	٨	٣٣,٣٪	٤	١٦,٦٪
٣٣	تبني هذه المنظمات لقضايا فرعية بعيدة عن مطالب المجتمع.	١٦	٦٦,٦٪	٨	٣٣,٣٪	–	–
٣٤	فقدان هذه المؤسسات لاستقلاليتها إذا اعتمدت على التمويل الحكومي إن وُجد.	١٢	٥٠٪	٨	٣٣,٣٪	٤	١٦,٦٪

تابع/ جدول رقم (٤)

يوضح الآثار السلبية التمويل الأجنبي

م	الآثار السلبية للتمويل الأجنبي	أوافق		لاأوافق		لا أدري	
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
٣٥	تحويل النخب إلى ضحايا غير قادرين على المقاومة السياسية.	١٦	٦٦,٦٪	٨	٣٣,٣٪	-	-
٣٦	تعظيم الولاء للممول الأجنبي.	٢٠	٨٣,٣٪	٤	١٦,٦٪	-	-

يوضح هذا الجدول ما يلي:

أن هناك أثراً سلبيّاً واحداً نال إجماع الخبراء حيث حصل على نسبة (١٠٠٪) رقم (٢٠). وحصل خمسة عشر أثراً سلبيّاً على نسبة (٨٣,٣٪) من استجابات الخبراء أرقام (١،٢،٦،٧،١٠،١٨،١٩،٢٢،٢٣،٢٦،٢٨،٢٩،٣٠،٣١،٣٦). وحصل ستة آثاراً سلبية على نسبة (٦٦,٦٪) أرقام (٣،٨،٢٤،٢٥،٣٣،٣٥)، بينما حصل اثنا عشر أثراً سلبيّاً على نسبة (٥٠٪) من الاستجابات أرقام (٤،٥،١٠،١٢،١٣،١٤،١٥،١٦،١٧،٢١،٣٢،٣٤). ونال أثر سلبي واحد رقم (١١) نسبة (٣٣,٣٪).

المحور الرابع - ويشمل الإجابة عن السؤال الرابع:

ما الآثار الإيجابية لتمويل الأجنبي للبرامج والمشروعات التربوية التي تقدمها الجمعيات الأهلية والمؤسسات المدنية؟

جدول رقم (٥)

يوضح أهم فوائد التمويل الأجنبي

م	أهم فوائد التمويل الأجنبي	أوافق		لاأوافق		لا أدري	
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
١	تصاعد اهتمام المؤسسات المدنية بالأنشطة والبرامج التربوية المتعددة والمتنوعة.	١٢	٥٠٪	٤	١٦,٦٪	٨	٣٣,٣٪

تابع/ جدول رقم (٥)

يوضح أهم فوائد التمويل الأجنبي

م	أهم فوائد التمويل الأجنبي	أوافق		لاأوافق		لا أدري	
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
٢	زيادة أعداد المؤسسات المدنية المهتمة بتقديم الأنشطة والبرامج التربوية المختلفة.	٢٠	٨٣,٣٪	٤	١٦,٦٪	–	–
٣	تشجيع التعاون مع وزارة التربية والتعليم في تنفيذ البرامج والمشروعات.	٢٠	٨٣,٣٪	–	–	٤	١٦,٦٪
٤	توافر فرص لحدوث التشبيك والشراكة بينها.	١٦	٦٦,٦٪	٤	١٦,٦٪	٤	١٦,٦٪
٥	توافر فرص لتكوين قاعدة بيانات عنها لدى وزارة التربية والتعليم.	١٢	٥٠٪	٤	١٦,٦٪	٨	٣٣,٣٪
٦	نشر الوعي ببعض القضايا التربوية التي لم تلقَ اهتمام من وزارة التربية من مثل التربية المدنية، والمواطنة، الديمقراطية.	١٦	٦٦,٦٪	٤	١٦,٦٪	٤	١٦,٦٪
٧	حدوث تغير نوعي في اهتمامات الجمعيات التربوية بعدم الاقتصار على الخدمات التقليدية كدفع المصروفات للفقراء.	١٦	٦٦,٦٪	٤	١٦,٦٪	٤	١٦,٦٪
٨	تقديم مساعدات مادية للمدارس كبناء الأسوار، والمعامل.	٢٠	٨٣,٣٪	٤	١٦,٦٪	–	–
٩	تقديم مساعدات فنية كالمشاركة في إعداد المناهج الدراسية.	٨	٣٣,٣٪	١٢	٥٠٪	٤	١٦,٦٪
١٠	إتاحة فرص الاستفادة من خبرات وتجارب الخبراء الأجانب.	٢٠	٨٣,٣٪	٤	١٦,٦٪	–	–
١١	بناء مدارس أمريكية تتيح لأبنائنا فرصة تعرف الثقافة لأمريكية.	١٦	٦٦,٦٪	٨	٣٣,٣٪	–	–

يوضح هذا الجدول ما يلي:

- حصلت أربع فوائد على نسبة (٨٣,٣٪) من استجابات الخبراء أرقام (٢، ٣، ٨، ١٠). وحصل أربع فوائد على نسبة (٦٦,٦٪) أرقام (١١، ٧، ٦، ٤)، بينما حصلت فائدتان على نسبة (٥٠٪) من الاستجابات أرقام (١، ٥). ونالت فائدة واحدة رقم (٩) نسبة (٣٣,٣٪).

المحور الخامس: ويشمل الإجابة عن السؤال الخامس:

ما مدى تأثير الاعتماد على التمويل الأجنبي في استمرار الجمعيات الأهلية والمؤسسات المدنية في تقديم برامجها ومشروعاتها التربوية؟

جدول رقم (٦)

يوضح تأثير التمويل الأجنبي على استمراريتها واستقلاليتها

م	تأثير التمويل الأجنبي على استمراريتها واستقلاليتها	نعم		لا	
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
١	هل يرتبط استمرار تقديم البرامج التربوية بالتمويل الأجنبي؟	١٦	٦٦,٦٪	٤	١٦,٦٪
٢	هل ترتبط استقلالية هذه الجمعيات وتلك المنظمات بالتمويل الأجنبي؟	٢٠	٨٣,٣٪	٤	١٦,٦٪

يوضح هذا الجدول ما يلي:

- حصل تأثير التمويل الأجنبي على استمرار تقديم البرامج التربوية على نسبة (٨٣,٣٪) من استجابات الخبراء. وحصل **تأثير التمويل الأجنبي** استقلالية هذه الجمعيات وتلك المنظمات على نسبة (٦٦,٦٪).

المحور السادس - ويشمل الإجابة عن السؤال السادس

ما أهم البدائل الوطنية المطروحة لتمويل البرامج والمشروعات التربوية التي تقدمها الجمعيات الأهلية والمؤسسات المدنية؟

جدول رقم (٧)
يوضح أهم البدائل عن التمويل الأجنبي

م	أهم البدائل عن التمويل الأجنبي	أوافق		لاأوافق		لا أدري	
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
١	تشجيع الاعتماد على الوقف.	٢٠	٨٣,٣٪	٤	١٦,٦٪	–	–
٢	إنشاء صندوق عربي لتمويل تلك البرامج.	٢٤	١٠٠٪	–	–	–	–
٣	الاعتماد على اشتراكات الأعضاء.	٢٠	٨٣,٣٪	–	–	٤	١٦,٦٪
٤	الاعتماد على التمويل الحكومي.	٢٠	٨٣,٣٪	٤	١٦,٦٪	–	–
٥	الاعتماد على تبرعات الشركات الخاصة.	٢٠	٨٣,٣٪	٤	١٦,٦٪	–	–
٦	الاعتماد على التشبيك بما يتيح تبادل الخبرات في التمويل.	٢٤	١٠٠٪	–	–	–	–
٧	إنشاء هيئة قومية تربوية تشرف على البرامج التربوية الممولة أجنبياً.	١٦	٦٦,٦٪	٤	١٦,٦٪	٤	١٦,٦٪

يوضح هذا الجدول ما يلي:

- حصل بديلان اثنان على إجماع الخبراء حيث حصل على نسبة (١٠٠٪) رقم (٦، ٢). بينما نال أربعة بدائل نسبة (٨٣,٣٪) من استجابات الخبراء أرقام (١، ٣، ٤، ٥). وحصل بديل واحد على نسبة (٦٦,٦٪) وهو رقم (٧).

وتعتبر نتائج هذه الدراسة مؤشرات استطلاعية بحاجة إلى المزيد من التطبيق على عينة ممثلة لمجتمع الدراسة.

المقترحات:

١ - عمل دراسة تحليلية لنوعية البرامج والمشروعات التربوية التي تقدمها الجمعيات والمؤسسات المدنية.

٢ - عمل دراسة تقويمية لتعرّف أثر البرامج والمشروعات التربوية التي تقدمها الجمعيات والمؤسسات المدنية.

٣ - عمل دراسة مقارنة بين البرامج والمشروعات التربوية التي تقدمها الجمعيات والمؤسسات المدنية التي تعتمد على التمويل الأجنبي وبين البرامج والمشروعات التربوية التي تقدمها الجمعيات والمؤسسات المدنية التي تعتمد على التمويل الوطني.

توصيات البحث

في ضوء نتائج التحليل التي توصلت إليها الدراسة أمكن استخلاص التوصيات التالية:

١ - توفير قاعدة بيانات عن الجمعيات والمؤسسات المدنية العاملة في مجال التربية لدى الوزارة.

٢ - إنشاء هيئة تربوية مستقلة للإشراف على البرامج والمشروعات التربوية التي تقدمها الجمعيات والمؤسسات المدنية.

٣ - إشراف متخصصين تربويين على البرامج والمشروعات التربوية وليس من خلال موظفين لتيسير العمل.

٤ - إعلان الجمعيات والمنظمات المسؤولة إعداد البرامج والمشروعات تربوية مصادر التمويل لأنشطتها.

The Impact of Foreign Funding on the Continuity of Educational Programs and Projects Provided by NGOs and Civil Egyptian Institutions

Dr. Ahmed Z. Nwar
Arab Center for Educational Research for the Gulf States
State of Kuwait

Abstract

This study aims at monitoring and analyzing the phenomenon of foreign funding by international institutions and foreign countries for educational programs and projects provided by NGOs and civil institutions. The study discusses the following dimensions: the reasons for their financing Initiatives, the negative and positive effects of foreign funding on deucation, the impact of foreign funding on the continuity of NGOs and civil institutions in providing educational programs and projects, and determininig national alternatives for funding these educational programs and projects.

Findings indicate that foreign funding has lead to creating educational dependency on the foreign financier, relying on foreign scholars in the development of education, creating a generation of educators whose personal monetary interests relates to the foreign financier, spreading the culture of peeace, according to American and Zionist definition, among students, and the alienation of these organizations' activities from the community's concerns and issues.

The study argues that there are some other alternatives; the most important of which is to rely on the networkin between NGOs and the educational institutions to allow the exchange of experiences in the field of financing education, encouraging the reliance on the endowment, depending on donations by private companies, and the establishment of a national educational body to monitor the foerign-funded educational programs.

المراجع

١ - أحمد بهاء شعبان (٢٠٠٤).اقع المجتمع المدني. ندوة المجتمع المدنى، مركز حوار للتنمية والإعلام، القاهرة.

٢ - أحمد ثابت (١٩٩٩). **الدور السياسي والثقافي للقطاع الأهلي**. القاهرة، مركز بحوث ودراسات الدول النامية.

٣ - أحمد زينهم نوار (٢٠٠٨).أسس التربية المدنية في ضوء جهود مؤسسات المجتمع المدني وآراء خبراء التربية "دراسة مستقبلية"، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة بنها.

٤ - أحمد عبد الله (٢٠٠٧). إطلالة على حملة منظمات العمل الأهلي وقانون الجمعيات الأهلية الطعين، ورقة عمل مقدمة إلى المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضده المرأة.

٥ - الإدارة العامة للجمعيات الأهلية (٢٠٠٨). دور الجمعيات الأهلية في دعم التعليم، وزارة التربية والتعليم.

٦ - الأمم المتحدة (٢٠٠٣). مجموعة دراسات عن دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية وفي متابعتها خلال عقد التسعينات من القرن العشرين نحو مدونة سلوك، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نيويورك.

٧ - أماني قنديل (١٩٩٦). المجتمع المدني في العالم العربي دراسة للجمعيات الأهلية العربية - منظمة التحالف العالمي لمشاركة المواطن العربي. دار المستقبل.

٨ - أولي فوت (٢٠٠١). تمويل المنظمات غير الحكومية واستقلاليتها، التحديات والفرص. مؤسسة فريدرش نومان، مكتب عمان، بيروت، ١٩-٢٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١.

٩ - أميرة يعاقبة (٢٠٠٣). الإدارة الديمقراطية في المؤسسات غير الحكومية

ودور المرأة. دورة بناء القدرات المؤسسية للمنظمات الأهلية التطوعية، عمان، الأردن.

١٠- أيمن السيد عبد الوهاب (١٩٩٩). الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية في الدول العربية، دراسات حالة. القاهرة، مركز التميز للمنظمات غير الحكومية.

١١- أيمن ياسين (٢٠٠٢). الشباب والعمل الاجتماعي التطوعي، القاهرة، مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، وثيقة رقم، ١١، ١٣ سبتمبر ٢٠٠٢.

١٢- بدر ناصر المطيري (١٩٩٤). من قسمات التجربة البريطانية في العمل الخيري والتطوعي. الأمانة العامة للأوقاف، الكويت.

١٣- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (٢٠٠٢). تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢، خلق الفرص للأجيال القادمة. المكتب الإقليمي للدول العربية، عمان.

١٤- البنك الدولي، والمركز الدولي لقوانين الهيئات التي لا تستهدف الربح (١٩٩٧). دليل الممارسات السلمية بشأن وضع القوانين المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية. مايو ١٩٩٧، سلسلة بحوث التنمية الاجتماعية. على موقع التميز للمنظمات غير الحكومية: www.ngoce.org.

١٥- جابر عوض السيد و أبو الحسن عبد الموجود (٢٠٠٣). **الإدارة المعاصرة في المنظمات الاجتماعية**. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

١٦- جميل هلال (١٩٩٢). حول إشكاليات مفهوم المجتمع المدني، ندوة المجتمع المدني، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١- ٢/١٠/ ١٩٩٢.

١٧- رجاء محمد علام (١٩٩٩). **مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية**. القاهرة: دار الفكر العربي.

١٨- روبرت باكال (١٩٩٩). **تقييم الأداء**، ترجمة موسى يونس. بيت الأفكار للنشر والتوزيع.

١٩- سلامة السعيدي (١٩٨٩). التقييم ودمجه في تخطيط المشاريع : التقويم

ونشاط الجمعيات الأهلية. ورقة عمل مقدمة في التنظيمات الأهلية العربية في مؤتمر، القاهرة ٣١ أكتوبر إلى ٣ نوفمبر.

٢٠- سناء المصري (١٩٩٨). **تمويل وتطبيع قصة الجمعيات غير الحكومية.** القاهرة: سينا للنشر.

٢١- شهيدة الباز (١٩٨٩). المشكلات المؤسسية للعمل الأهلي العربي، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر القاهرة الخاص بالتنظيمات الأهلية العربية، ٣١ أكتوبر - ٣ نوفمبر.

٢٢- شهيدة الباز (١٩٩٧). المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن ٢١ - محددات الواقع وآفاق المستقبل- لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية - القاهرة.

٢٣- صلاح الساير (٢٠٠٢). دعوة صريحة لجلد الذات العربية. **مجلة العربي**، الكويت، ع٥٢٩، ديسمبر.

٢٤- عبدالرحمن بن أحمد الصائغ (٢٠٠٢). تمويل التعليم العالي والجامعي في المملكة العربية السعودية، أبعاد القضية وبعض البدائل الممكنة. المؤتمر العلمي المصاحب للدورة (٣٣) لمجلس اتحاد الجامعات العربية، بيروت، ١٧-٢٠ أبريل.

٢٥- عبدالعظيم جبر حافظ (٢٠٠٧). جدلية العلاقة بين الديمقراطية والمجتمع المدني. **مجلة الإسلام والديمقراطية**، بغداد، منظمة الإسلام والديمقراطية، ع١٣.

٢٦- عبد الغني النوري (١٩٨٨). **اتجاهات جديدة في اقتصاديات التعليم.** الدوحة: دار الثقافة.

٢٧- عبدالإله بلقزيز (٢٠٠٨). الاستيلاء على مؤسسات "المجتمع المدني". **جريدة المساء المغربية**، ع ٦٦٥، ٨ سبتمبر.

٢٨- عبد الله أبو إياد العلوي (٢٠٠٦). الحكومة الرشيدة والمجتمع المدني. ورقة عمل مقدمة إلى المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضده المرأة.

٢٩- عبد الله بن مغرم على الغامدي (٢٠٠٢). ماذا يريد التربويون من الاقتصاديين؟ ندوة التربويين والاقتصاديين وتحديات المستقبل الدوحة / دولة قطر ٢٣ و ٢٤ صفر ١٤٢٣هـ الموافق ٦ و ٧ مايو.

٣٠- عماد صيام (٢٠٠٦). منظمات المجتمع المدني ودورها في ضمان حق التعليم الجيد التحديات ورؤية التغيير والإصلاح. دراسة مقدمة إلى المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضده المرأة.

٣١- الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان (٢٠٠١). أنشطة الدفاع عن حقوق الإنسان في المنطقة الأوروبية المتوسطية ورهانات التمويل. ندوة إقليمية، الفدرالية تنظمها بالاشتراك مع مؤسسة حقوق الإنسان والحق الإنسان/ بيروت والجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان الدولية لحقوق الإنسان، أيلول/ سبتمبر.

٣٢- فليح حسن خلف (٢٠٠٧). **اقتصاديات التعليم وتخطيطه**، الأردن، عمان: عالم الكتب الحديث.

٣٣- القنصلية الأمريكية العامة: مبادرة الشركة من الشرق الأوسط.
at,jerusalem.usconsulate.gov/jerusalem-ar/meni-ar.htm

٣٤- مؤسسة داركر (٢٠٠٢). عملية التقييم الذاتي. القاهرة، مركز التميز للمنظمات غير الحكومية.

٣٥- محمد بكّار بن حيدر (٢٠٠٢). تمويل العمل الخيري العربي المعاصر ومؤسساته. مؤتمر الخير العربي الثالث، الأمانة العامة لمؤتمر الخير العربي، لبنان، الاتحاد العام للجمعيات الخيرية في المملكة الأردنية الهاشمية، عمان ٢٢-٢٤ يونيو / حزيران.

٣٦- محمد بن أحمد الصالح (٢٠٠٣). الوقف الخيري وتميزه عن الوقف الأهلي. ندوة الوقف في الشريعة الإسلامية ومجالاته،وزارة الأوقاف السعودية.

٣٧- محمد حسنين العجمي (٢٠٠٧). **اقتصاديات التعليم "آليات ترشيد الإنفاق التعليمي ومصادر تمويله"**. الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة.

٣٨- مركز التميز للمنظمات غير الحكومية (٢٠٠٣). قضية التمويل وغياب التكافؤ - دراسة حالة من مصر. وثيقة: تنويع الموارد المالية، القاهرة، مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، عدد (١٧)، ٢٣ أبريل.

٣٩- محمود مصطفى (٢٠٠٨). تمويل المراكز البحثية العلمية الواقع وسبل تطويرها في ضوء الخبرات العالمية. **مجلة العلوم الإنسانية**، س٦، ع٣٩.

٤٠- مركز خدمات التنمية (٢٠٠٦). **العطاء الاجتماعي في مصر عام ٢٠٠٥**، القاهرة، مركز خدمات التنمية.

٤١- المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج (٢٠٠٩). الصندوق الوطني لدعم التعليم". المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج، الكويت.

٤٢- المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (٢٠٠٥). نظام الوقف الإسلامي. المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة.

٤٣- منير بن مطنى العتيبي (٢٠٠٤). تمويل مؤسسات التعليم العالي في دول الخليج العربية بين الجهود الذاتية والالتزام المجتمعي، **المجلة السعودية للتعليم العالي**، العدد ٢، رجب ١٤٢٥هـ أغسطس.

٤٤- نادية محمود مصطفى (٢٠٠٤). قضايا المرأة من وطنية المنطلقات إلى عولمة الأجندات، دراسة مقدمة إلى المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة.

٤٥- ناصر سري (٢٠٠٢). تأثير العولمة على الخير العربي المعاصر مؤتمر الخير العربي الثالث، الأمانة العامة لمؤتمر الخير العربي، لبنان، الاتحاد العام للجمعيات الخيرية في المملكة الأردنية الهاشمية، عمان ٢٢-٢٤ يونيو/ حزيران.

٤٦- نجوى سمك و السيد صدقي عابدين (٢٠٠٢). دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة، الخبرتان المصرية واليابانية، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة.

٤٧- هويدا عدلي (٢٠٠٥). فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة إنفاق للخدمات الاجتماعية، ندوة "دولة الرفاهية الاجتماعية"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويدي بالإسكندرية، ٢٨ - ٣٠ نوفمبر.

٤٨- هويدا عدلي (٢٠٠٧). العمل الأهلي العربي بين ضغوط التغيرات العالمية واحتمالات التحول الديمقراطي. ورقة عمل مقدمة إلى المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضده المرأة.

٤٩- وحيد عبدالمجيد (٢٠٠٧). التمويل الأجنبي للمجتمع المدني بين الإسناد والإفساد. **صحيفة الأهرام المصرية**، ١٨ سبتمبر.

٥٠- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ مصر (٢٠٠٨). إعلان البرنامج السنوي "فرص تمويل للمنظمات الغير حكومية، بيان البرنامج السنوي، العنوان: الحوكمة، عدد ٢٠٠٨/٠٨/٠٣: ٢٦٣.

51 - Court, D. (1999). Financing Higher Education in Africa : Makerere, The Quiet Revolution, the text is available at. http://www. worldbank.org/education/tertiary/cour.html.

52 - Johnstone, B. (2002). Chinese Higher Education in The Context of the Worldwide University change agenda, the Chinese and Foreign University Presents Forum, Beijing, July.

53 - Michael, S. (2000). Higher Education Finance : Formula Funding Issues for Ohio. A paper Presented at the Ohio Board of Regents "Funding Commission Longaberger Alumni House, Ohio State University, April, 8th.

54 - Posner, M. and Candy, W. (1999). The Status of Human Right NGOs, **Columbia Human Rights** Review, Vol.25.

55 - Schugurensky, D. (2002). Citizenship Learning and Democaratic Engagement, Political Capital Revisited. Proceedings of The 41st Annual Adult Education Research Conference, University of British Columbia, Vancouver.